الصراع الجغرافي والديموغرافي وأثره على مناحي الحياة بمدينة القدس

بقلم/ خليل التفكجي

مقدمــة

يمكن وصف الصراع على مدينة القدس بانه صراع على الارض والسيادة عليها ، وفي نفس الوقت صراع على الرموز، والشكل، والمظهر، والعلم الذي يرفع على مبانيها ، واسوارها وصراع في الرواية، وفرض الأمر الواقع على الأرض من جانب واحد على كل الأصعدة حيث يمكننا القول بان الوضع العام يشهد مرحلة متقدمة من خواتم الامور. وتتواصل السياسة الاستيطانية الإسرائيلية بإقامة المشاريع الاستيطانية، ومصادرة الأراضي، وتهويد مدينة القدس وعزلها عن الضفة الغربية بإقامة جدار الفصل العنصري والاستمرار في محاصرة القرى والمدن الفلسطينية وعزل غور الأردن، ومنع المصلين من أداء صلاواتهم وتحديد أعمار المصلين، وهدم المنازل وترحيل البدو من أماكن سكناهم وإبعادهم عن مصادر رزقهم .
وتكشف التقارير السياسية والاقتصادية التي تصدر كل عام تّمسك الإسرائيلي بالاستيطان ومضمون الحل والسلام الذي تسعى إلى تحقيقه، هو سلام المنتصر والمهزوم، السيد والعبد، الضعيف والقوي، المهيمن والخاضع، وفي ظل الثنائي الشيء ونقيضه تدعي إنها تمد يدها للسلام، والجانب الآخر يريد تدميرها، وهكذا تقدم إسرائيل نفسها أمام العالم "على أنها ضحية وبحاجة ماسة لإجراءات حماية استثنائية على الرغم أنها دولة قوية ".

الاستيطان بالقدس :

استمر الاستيطان بالقدس على الرغم من الإدانات الدولية التي توجه الى اسرئيلي وفي تحليل من (رويتر) ان اسرائيل تواجه ازمة بسبب المستوطنات في ظل انتقادات دبلوماسية متزايدة ففي الشهور الماضية تلقت اسرائيل نقداً شديداً من الامم المتحدة الاوربي والولايات والاتحاد المتحدة بسبب الاعلان عن خطط لبناء أكثر من (11) الف وحدة سكنية جديدة على ما يريد الفلسطينيين ان يقيموا دولتهم عليها[1]. واجاب رئيس الوزراء الاسرائيلي نتنياهو بفكرة تجميد البناء بالمستوطنات قائلاً بان "الحكومة برئاسته لن تخلي مستوطنات في القدس والضفة الغربية خلال ولايتها معتبراً ان عهد تقديم التنازلات من هذا القبيل قد ولا الى غير رجعة". كما رفض فكرة إعادة تجميد البناء في المستوطنات قائلاً "بان تجربة حكومته الحالية على الصعيد السياسي اثبتت بطلان خطوة كهذه نظراً لان قضية الاستيطان من نتائج النزاع مع الفلسطينيين وليس من مسبباته"[2]. وفي تصريح آخر اعلن رئيس الوزراء الحالي نتنياهو عن رفضه اقامة دولة فلسطينية ، وتحدث عن نوع من الحكم للفلسطينيين واكد على مواصلة البناء في مستوطنات القدس الشرقية والضفة الغربية ،مشدداً على انه طالما كان رئيساً للحكومة لا اريد ان اسيطر على الفلسطينيين ولا يدعم مواطنين في دولة اسرائيل ، كما انني لا اريدهم رعايا ، لذا سيكون هنالك نوع من الحكم في اطار منزوع السلاح"[3]" . وفي ذكرى احتلال مدينة القدس السابعة والاربعين أضاف نتنياهو"القدس قلب الامة لن يقّسم"[4]". اما زعيم حزب العمل يتسحاق هرتوغ فقد قال"إن كان لليهود من قلب فالقدس هي قلبهم وهي العاصمة الابدية للشعب اليهودي ولإسرائيل"[5]". وقد استمر البناء الاستيطاني في مدينة القدس سواء اكان بالمصادقة على المخططات لتوسيع مستعمرات قائمة أو المصادقة على مخططات لاقامة مستعمرات جديدة ، سواء اكان ذلك داخل مدينة القدس أو خارجها لإقامة القدس الكبرى، التي أخذت بعداً امنياً وسياسياً وجغرافياً وديموغرافياً لتحقيق الاهداف الموضوعة ضمن الاستراتيجية الاسرائيلية بان القدس عاصمة لدولة واحدة دون شريك فلسطيني .
ان التغيرات التي طرأت على القدس منذعام 2000 هي أوسع وأعمق جذوراً ، فلم تعد القدس المدينة التي كانت في تسعينات القرن الماضي ، عندما بدأ الاسرائيليون والفلسطينيون التفاوض حول مصيرها للمرة الاولى ، مما عّقد مهمة تقسيم القدس وفقاً للصيغة التي اقترحها الرئيس(بيل كلنتون). لقد فرضت الحكومة الاسرائيلية وقائع على الارض خلال السنوات الماضية ، حتى بات شائعاً القول في بعض الاوساط أن التقسيم لم يعد قابلاً للتنفيذ، بالنظر الى تسارع بناء المستوطنات والشكل التي اتخذته هذه السياسية . وفي نفس الوقت توسيع البؤر الاستيطانية داخل الاحياء الفلسطينية التي منعت طرح فكرة التقسيم مرة أخرى ، (راس العمود ، جبل المكبر ، الشيخ جراح) . تنفيذاً لمشروع شارون الذي وضع عام 1990 لاقامة (26) بوابة حول القدس . كما ان التوسع الاستيطاني والبؤر الاستيطانية يرفع الكلفة السياسية للتقسيم وبالتالي يقلل احتمال حدوثه ، كما ان التغيرات التي طرأت داخل الدولة العبرية وصعود اليمين الاسرائيلي المتطرف صّعد المطالب الدينية والتاريخية للمدينة وبُدأ التقسيم الزماني والمكاني للاماكن الدينية . وحالما تستأنف المفاوضات، تكون اسرائيلي قد خلقت أمراً واقعاً يصعب تغييره وسيكون على كلا الطرفين الانفتاح على حلول خّلاقة تنسجم مع هذا المناخ الجديد.

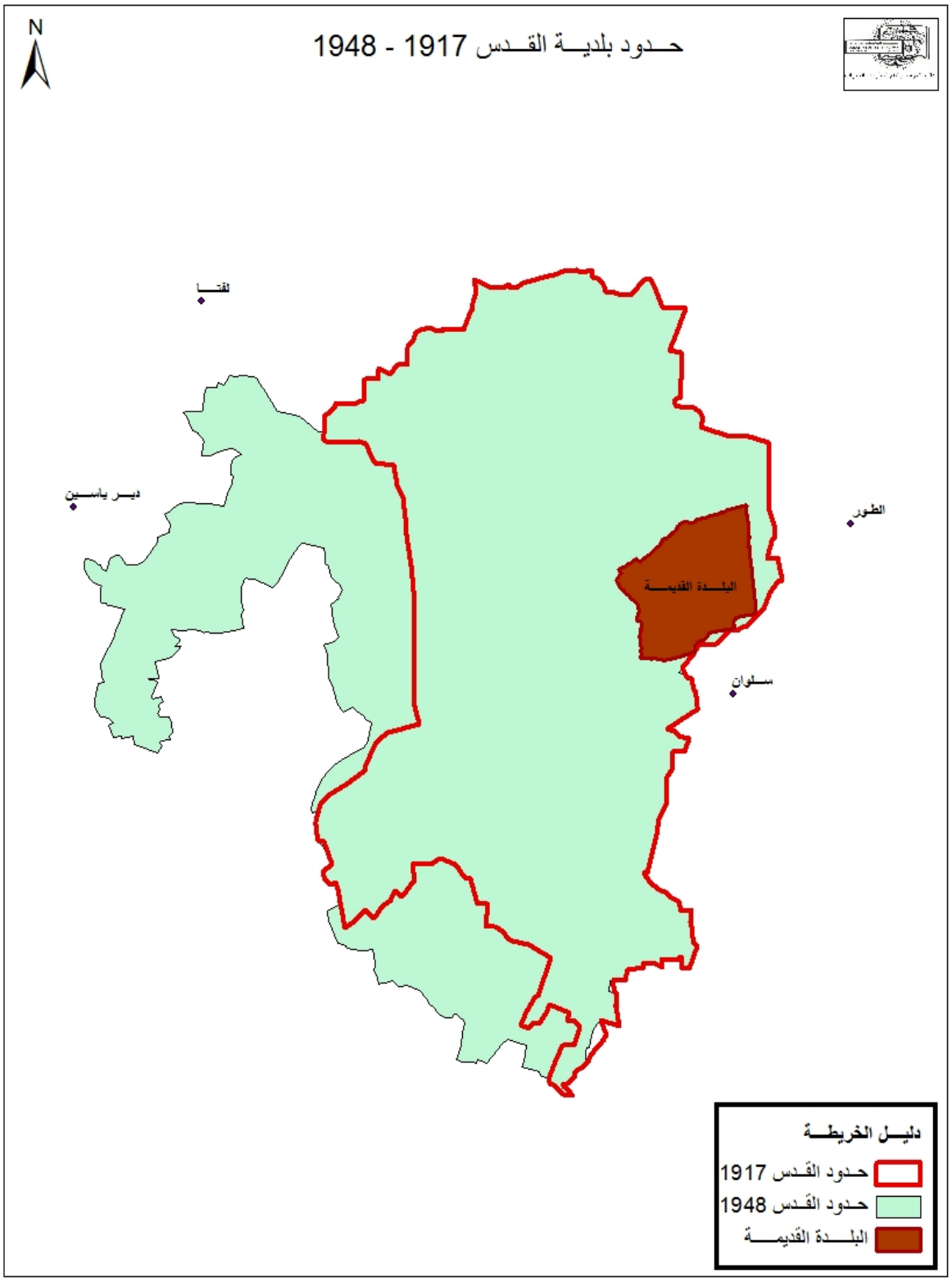
N
حـــدود بلديـــة القـــدس 1917 - 1948
لفتـــا
ديـــر ياســـين
الطور
البلـــدة القديمـــة
ســـلوان
دليـــل الخريطـــة
حـدود القـدس 1917
حـدود القـدس 1948
البلـــدة القديمـــة

حدود بلدية القدس:

في عام 1863 تأسست اول بلدية للقدس ، وفي منتصف القرن التاسع عشر بدأت الاحياء اليهودية تظهر طابع حدود بلدية القدس التي رسمت لاسباب ديموغرافية لتكون هذه الحدود نواة لرسم الحدود السياسية لمدينة القدس"[6]". ومن أجل هدف أيديولوجي أقيم حي (يمين موشيه) عام 1850 في منطقة جورة العناب ليكون نواة لأحياء يهودية تقام خارج الأسوار باتجاه الجنوب الغربي والشمال الغربي والغرب . ثم أقيم حي (مئة شعاريم) في منطقة المصرارة، و(ماقور حاييم) المسكوبية في عام (1858). وتمكنت الحركة الصهيونية العالمية وبالتواطؤ مع البريطانيين من الضغط على العثمانيين لاستصدار مجموعة من الفرامانات التي سمحت لليهود بإقامة عدد من المؤسسات في مدينة القدس ، فأقامت الحركة الصهيونية العالمية مقر اللجنة التنفيذية للمنظمة الصهيونية العالمية في مدينة القدس وكذلك مقر الوكالة اليهودية والصندوق التأسيسي (كيرن هيسود) والصندوق القومي اليهودي (هيكرن هكيميت) إضافة للمجلس الوطني لليشوف (الاستيطان) ومركز اللجنة القومية اليهودية أعلى سلطة سياسة إدارية في فلسطين والتي أقيمت سنة 1920 وجعلت القدس مقراً للجامعة العبرية التي تأسست عام 1925 وكذلك مستشفى هداسا الذي أسس سنة 1935"[7]". ونتيجة لنشوء الضواحي الاستيطانية في المنطقة الغربية من مدينة القدس، ونتيجة للزعم الصهيوني والصراع الديموغرافي في الأدبيات الإسرائيلية ، بأن القدس كانت دائما ذات أغلبية يهودية، علما بأن مساحة الحي اليهودي بالبلدة القديمة بمدينة القدس لم تتجاوز (5 دونمات) وعدد سكانه لم يتجاوز السبعين أسرة،"[8]" فإن حكومة الانتداب البريطاني وقادة الصهيونية اتفقوا على رسم حدود البلدية بطريقة ترتبط بالوجود اليهودي، حيث امتد الخط من الجهة الغربية عدة كيلومترات (جبعات شاؤول، سكنات مونتفيوري، بيت هاكيرم ، شكنات هبوعليم ، بيت فجان) التي تبعد 7 كم عن أسوار المدينة، بينما اقتصر الامتداد من الجوانب الجنوبية والشرقية على بضع مئات من الأمتار، ووقفت حدود البلدية أمام مداخل القرى العربية المجاورة للمدينة، ومنها قرى عربية كبيرة وضعت خارج الحدود (الطور، شعفاط، لفتا، دير ياسين، سلوان، العيسوية، عين كارم، المالحة، بيت صفافا) رغم ان هذه القرى تتاخم المدينة حتى تكاد تكون كل منها ضاحية من ضواحيها.ثم جرى ترسيم الحدود البلدية عام 1921 حيث ضمت حدود البلدة القديمة وقطاعا عرضيا بعرض 400م على طول الجانب الشرقي لسور المدينة المقدسة ، بالإضافة إلى أحياء (باب الساهرة، وادي الجوز، الشيخ جراح) من الناحية الشمالية. ومن الناحية الجنوبية انتهى خط الحدود الى سور المدينة فقط، اما الناحية الغربية والتي تعادل مساحتها أضعاف القسم الشرقي، فقد شملتها الحدود لاحتوائها تجمعات يهودية كبيرة بالإضافة الى بعض التجمعات العربية (القطمون، البقعة الفوقا والتحتا، الطالبية، الوعرية، الشيخ بدر، ومأمن الله).

وهذا الوضع هو الذي سهل الإستيلاء والسيطرة على القدس الغربية عام 1948 الناجم عن وجود 100 ألف يهودي مقابل أقلية عربية، بينما في القدس الشرقية والبلدة القديمة كانت أغلبية عربية وأقلية يهودية مما سهل عملية التقسيم، ومع الهدنة المؤقتة الأولى في عام 1948/6/11 فإن المعركة الرئيسية حول القدس قد انتهت علناً، وأن كل ما جرى بعد ذلك كان بمثابة لتحسينات ذات دلالة أقل، وفي وقت لاحق لتحقيق انجازات أخرى في المفاوضات السياسية، وذلك في محادثات الهدنة وما بعدها. وقد انتشرت قوات الإسرائيلية والجيش الأردني في 1948/6/15 على طول خط لم يتغير بصورة جوهرية طول تسع عشر سنة حتى عام 1967، وبعد أن أستقر الوضع لجأت اسرائيل تدريجياً وبدون تصريحات صاخبة الى سلسلة من الخطوات التي كانت تعني عملياً ضم القدس الى سيادة الدولة العبرية. وفي هذه المرحلة لم يصدر أي احتجاج دولي رسمي بخصوص اعمال إسرائيل في القدس. وفي 1948/7/25 قررت الحكومة الإسرائيلية أن القدس ستصبح خاضعة لسلطة عسكرية اسرائيلية.

ومن هنا وصاعداً كانت الحكومة الإسرائيلية مترددة بين رغبتين متعارضتين بدون إعلان ضم المدينة الذي كان يعني حرمان اسرائيل من العضوية في الأمم المتحدة، كما سيمس بشدة بمكانتها في المجتمع الدولي.

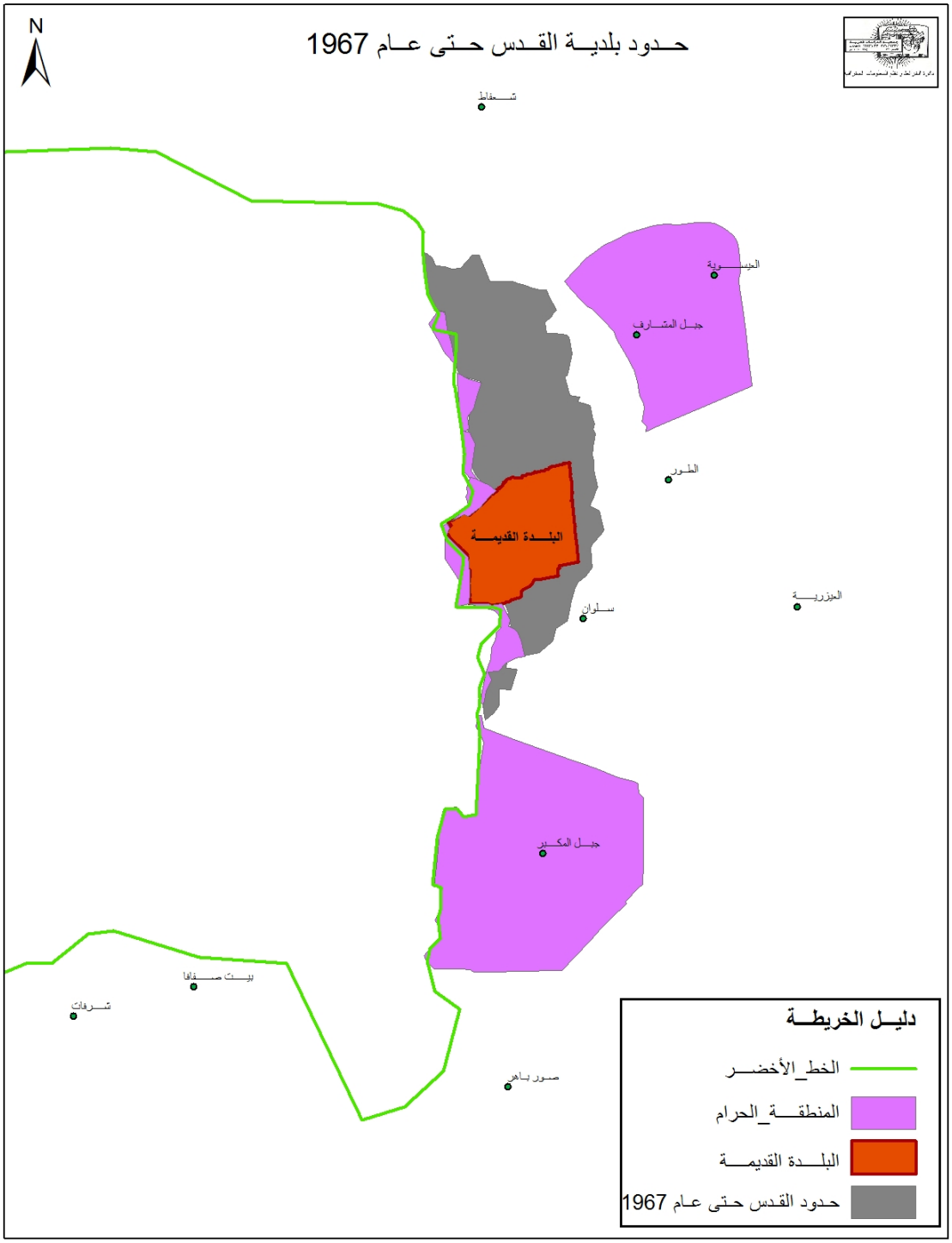
حـدود بلديــة القــدس حــتى عــام 1967
N
شـــعفاط
العيســـــوية
جبـل المشـــارف
الطـور
البلـــدة القديمـــة
سـلوان
العيزريـــــة
جبـــل المكـــبر
بيـــت صـــفافا
شـــرفات
صـور بـاهر
دليـــل الخريطـــة
الخط_الأخضـــر
المنطقـــة_الحرام
البلـــدة القديمـــة
حـدود القـدس حـتى عـام 1967

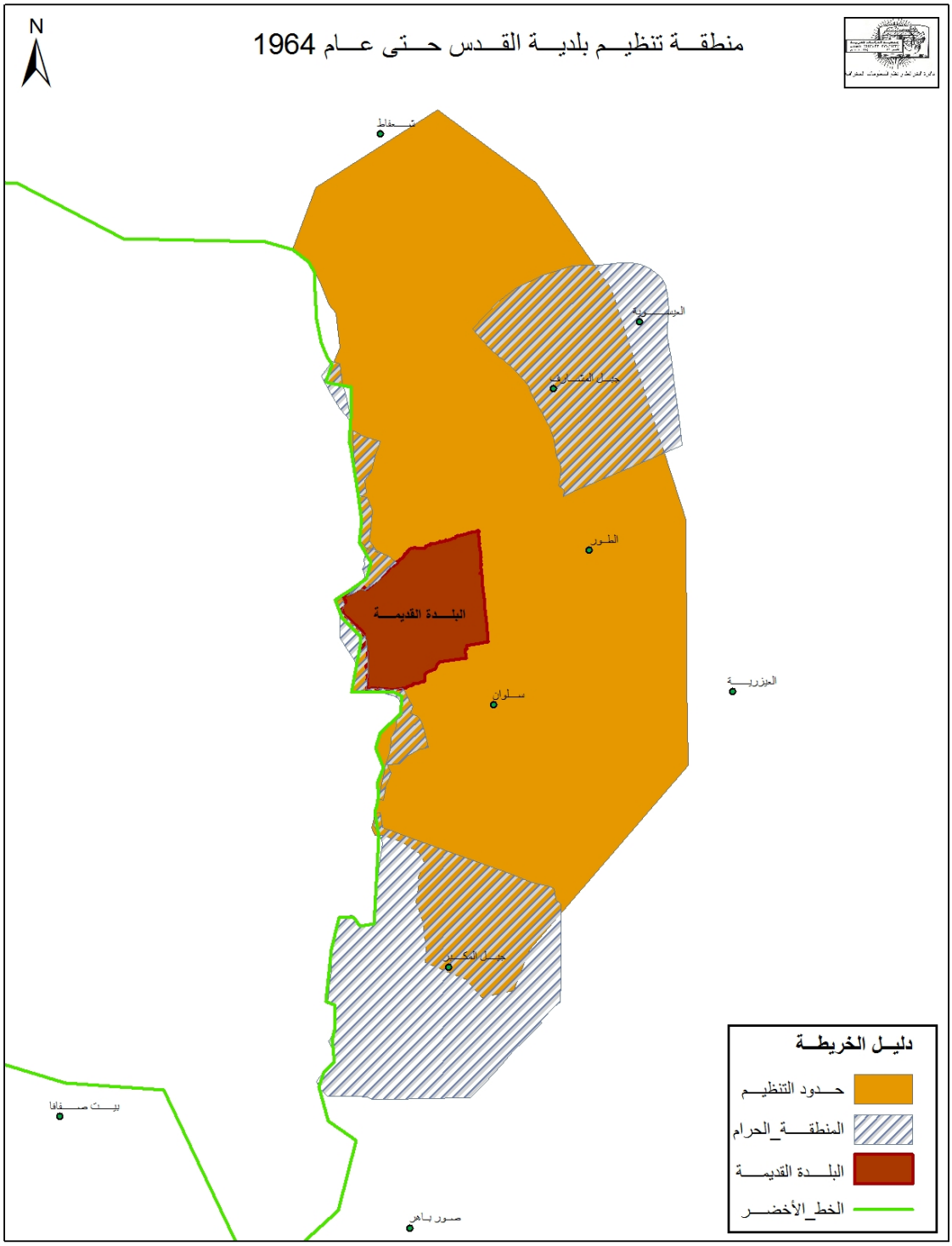
منطقــة تنظيــم بلديــة القــدس حــتى عــام 1964
N
البلــدة القديمــة
الطـور
سـلوان
العيزريـــة
بيـــت صـــفافا
صـور بـاهر
دليـل الخريطـة
حـدود التنظيـم
المنطقـــة_الحرام
البلـــدة القديمـــة
الخط_الأخضـــر

أما المخطط الثاني لحدود البلدية، فقد وضع عام 1946 بقصد توسيع منطقة خدماتها، غير أن التوسيع تركز أيضا على القسم الغربي حتى يمكن استيعاب وضم الأحياء اليهودية الجديدة التي بقيت خارج منطقة التنظيم العام (1931)، وفي الجزء الشرقي أضيفت قرية سلوان من الناحية الجنوبية الثوري، ووادي الجوز، وبلغت مساحة المخطط 20.199 دونما توزعت ملكية أراضيها كما يلي:

1	أملاك إسلامية	%40
2	أملاك يهودية	%26.12
3	أملاك مسيحية	%13.86
4	أملاك حكومية وبلدية	%2.9
5	طرق، وسكك حديدية	%17.12
المجموع		%100

وتوسعت المساحة المبنية من 4130 دونما عام 1918 الى 7230 دونما عام 1948. وجاء قرار التقسيم و التدويل (1947 - 1949) لأن فكرة تقسيم وتدويل القدس لم تكن جديدة، فقد طرحتها اللجنة الملكية بخصوص فلسطين (لجنة بيل)، حيث اقترحت اللجنة إبقاء القدس وبيت لحم، إضافة الى اللد والرملة ويافا خارج حدود الدولتين (اليهودية والعربية) مع وجود معابر حرة وآمنة. (وجاء قرار التقسيم ليوصي مرة أخرى بتدويل القدس). ونص القرار على أن القدس ستكون (منطقة منفصلة) تقع بين الدولتين (العربية واليهودية) وتخضع لنظام دولي خاص وتدار من قبل الأمم المتحدة بواسطة مجلس وصاية يقام لهذا الغرض . وقد حدد القرار المذكور حدود القدس الخاضعة للتدويل بحيث شملت إضافة إلى المدينة ذاتها (أبو ديس شرقا، بيت لحم جنوبا، عين كارم، موتسا، قالونيا غربا، وشعفاط في الشمال). ولكن حرب عام 1948، وتصاعد المعارك الحربية التي أعقبت التقسيم أدت الى تقسيم المدينة إلى قسمين. ففي تاريخ 1948/11/30 وقعت السلطات الإسرائيلية والأردنية على اتفاق وقف إطلاق النار بعد أن تم تعيين خط تقسيم القدس .

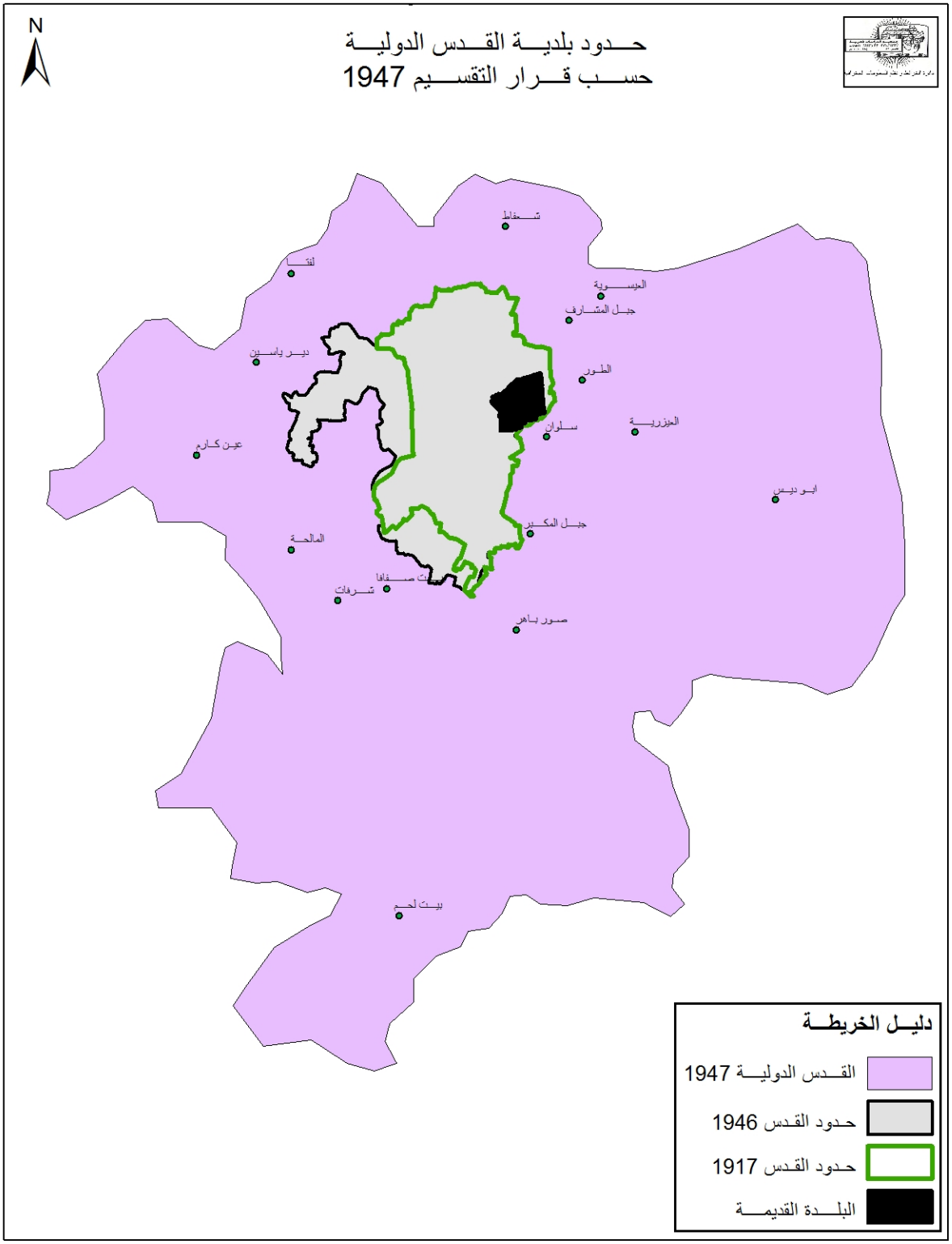
N
حـــدود بلديـــة القـــدس الدوليـــة
حســـب قـــرار التقســـيم 1947
تـــغاط
لفتـــا
العيســـوية
جبـــل المشـــارف
ديـــر ياســـين
الطـــور
الجزريـــة
ســـلوان
عيـــن كـــارم
ابـــو ديـــس
جبـــل المكـــبر
المالحـــة
تـــرفات
صـــور بـــاهر
بيـــت لحـــم
دليـــل الخريطـــة
القـــدس الدوليـــة 1947
حـــدود القـــدس 1946
حـــدود القـــدس 1917
البلـــدة القديمـــة

بين القسمين الشرقي والغربي للمدينة في 1948/7/22. وهكذا فإنه مع نهاية عام 1948 كانت القدس قد قسمت إلى قسمين وتوزعت حدودها نتيجة لخط وقف النار الى:

1	مناطق فلسطينية تحت السيطرة الأردنية	2.220 دونما	%11.48
2	مناطق فلسطينية محتلة (الغربية)	16.261 دونما	%84.12
3	مناطق حرام ومناطق للأمم المتحدة	850 دونما	%4.39
المجموع		19.331	%100 [9]

وهكذا، وبعد اتفاق الهدنة بين الطرفين الأردني والإسرائيلي في 1949/3/4، تأكدت حقيقة اقتسام القدس بينهما انسجاما مع موقفهما السياسي المعارض لتدويل المدينة. وفي 1951/7/13 جرت أول انتخابات لبلدية القدس العربية، وقد أولت البلدية اهتماما خاصا بتعيين وتوسيع حدودها البلدية وذلك لاستيعاب الزيادة السكانية واستفحال الضائقة السكنية. وصودق على أول مخطط يبين حدود بلدية القدس (القدس الشرقية) في 1952/4/1، وقد ضمت المناطق التالية إلى مناطق صلاحية البلدية: (قرية سلوان، رأس العمود، الصوانة، أرض السمار، والجزء الجنوبي من قرية شعفاط). وأصبحت المساحة الواقعة تحت نفوذ البلدية 6.5 كم^2 في حين لم تزد مساحة الجزء المبني منها عن 3 كم^2. وفي 1957/2/12 قرر مجلس البلدية توسيع حدود البلدية نتيجة للقيود التي وضعها **كاندل** في منع البناء في سفوح جبل الزيتون والسفوح الغربية والجنوبية لجبل المشارف (ماونت سكوبس) "[10]". بالإضافة إلى وجود مساحات كبيرة تعود للأديرة والكنائس، ووجود مشاكل أخرى مثل كون أغلبية الأرض مشاعا ولم تجر عليها التسوية (الشيخ جراح، شعفاط). وفي جلسة لبلدية القدس بتاريخ 1958/6/22 ناقش المجلس مشروع توسيع حدود البلدية شمالا بحيث تشمل منطقة بعرض 500 م من كلا جانبي الشارع الرئيسي المؤدي إلى رام الله ويمتد حتى مطار قلنديا. واستمرت مناقشة موضوع توسيع حدود البلدية بما في ذلك وضع مخطط هيكلي رئيس للبلدية حتى عام 1959، دون نتيجة. وفي أيلول عام 1959، أعلن عن تحويل بلدية القدس إلى أمانة القدس. ولكن هذا التغيير في الأسماء لم يتبعه تغيير في حجم الميزانيات أو المساعدات. وفي عام 1964"[11]"، وبعد انتخابات عام 1963 كانت هناك توصية بتوسيع حدود بلدية القدس التي كانت ضيقة لتصبح مساحتها 135 كم^2، ولكن نشوب حرب عام 1967 أوقف المشروع، وبقيت حدودها كما كانت عليه في الخمسينيات.

أما القدس الغربية ، فقد توسعت باتجاه الغرب والجنوب الغربي (وضمت إليها أحياء جديدة منها كريات يوفيل، كريات مناحيم، عير غانيم، وقرى عين كارم، بيت صفافا، دير ياسين، لفتا، والمالحة، لتبلغ مساحتها 38 كم^2). وشرعت بلدية القدس الغربية بإعداد مخطط هيكلي للمدينة في عام 1964 ثم أعيد تصميمه عام 1968"[12]".

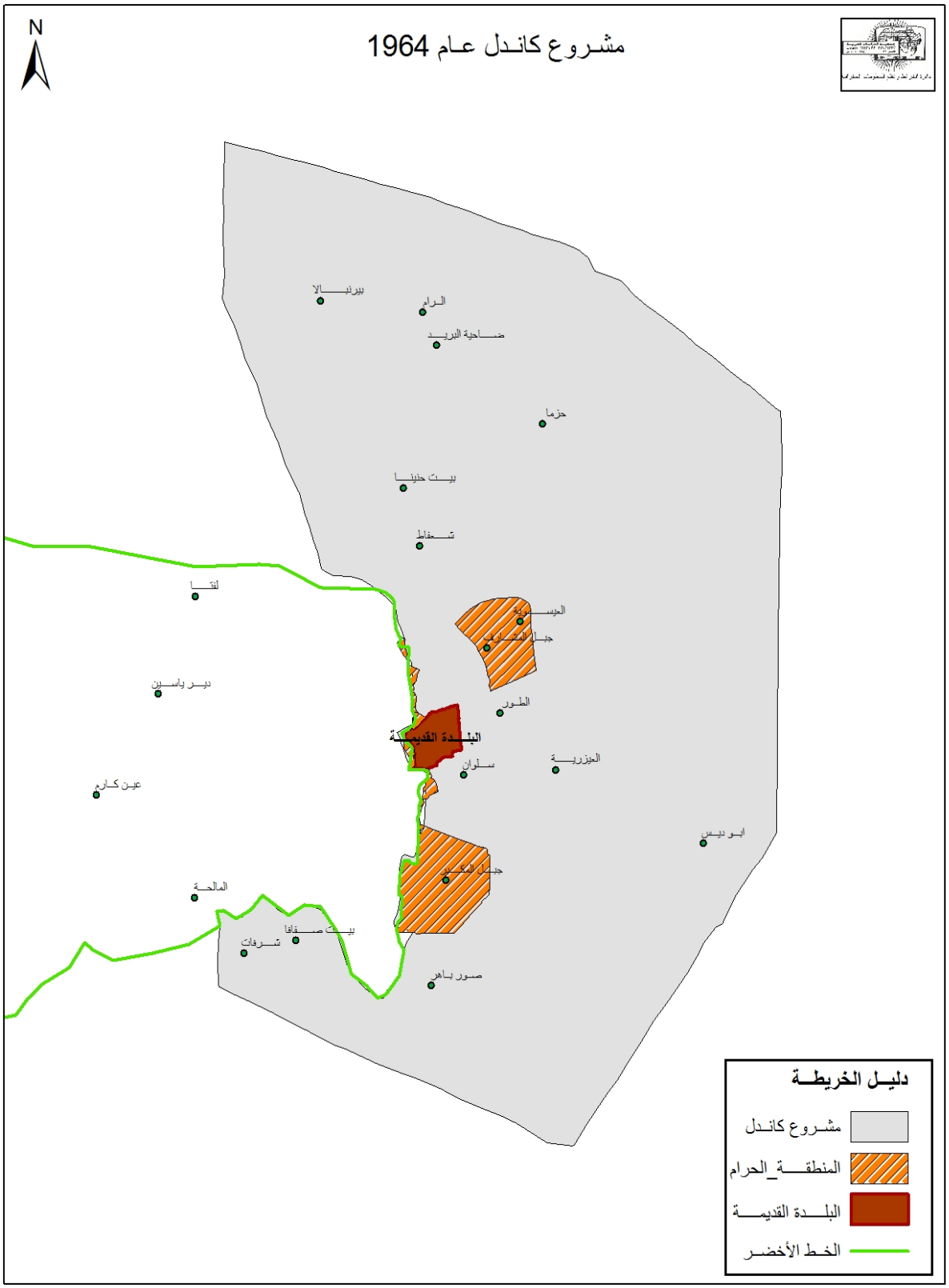
مشـروع كانـدل عـام 1964
N
بيرنبـــالا
الـرام
ضـــاحية البريـــد
حزما
بيـــت حنينـــا
شـــعفاط
لفتـــا
ديـــر ياســـين
البلـــدة القديمـــة
ســـلوان
الجيزريـــة
عيـن كـارم
ابـو ديـس
المالحـة
بيـــت صـــفافا
شـــرفات
صـور بـاهر
دليـل الخريطـة
مشـروع كانـدل
المنطقـــة_الحرام
البلـــدة القديمـــة
الخـط الأخضـر

حرب حزيران وتوسيع الحدود:

اندلعت حرب عام 1967، فاحتلت إسرائيل القدس الشرقية، وبدأت خطوات تهويد المدينة، واتفقت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة سواء حكومات "المعراخ" أو "الليكود" على هذه السياسة، ووضعت البرامج الإستراتيجية والتكتيكية لبلوغ هذا الهدف. فبعد الإعلان عن توسيع حدود بلدية القدس وتوحيدها بتاريخ 1967/6/28، وطبقا للسياسة الإسرائيلية للسيطرة على أكبر مساحة ممكنة من الأرض مع أقل عدد ممكن من السكان العرب، رسم (رحبام زئيف)"[13]" حدود البلدية لتضم أراضي 28 قرية ومدينة عربية، وإخراج جميع التجمعات السكانية العربية لتأخذ هذه الحدود وضعا غريبا، فمرة مع خطوط التسوية (الطبوغرافية) ومرة أخرى مع الشوارع. وهكذا بدأت حقبة أخرى من رسم حدود البلدية، لتتسع مساحة بلدية القدس من 6.5 كم^2 إلى 70.5 كم^2 وتصبح مساحتها مجتمعة (الشرقية والغربية 108.5 كم2) لتتوسع مرة أخرى عام 1990 باتجاه الغرب فتصبح مساحتها الآن 126 كم^2.

ومنذ الساعات الأولى للاحتلال، بدأت الجرافات الإسرائيلية، وكذلك السياسة الإسرائيلية في رسم المعالم لتهويد القدس من أجل فرض الأمر الواقع وخلق ظروف (جيوسياسية) يصعب على السياسي أو الجغرافي إعادة تقسيمها مرة أخرى، فبدأت بوضع الأساسات لبناء الأحياء اليهودية في القدس الشرقية لتقام عليها سلسلة من المستعمرات أحاطت بالقدس من جميع الجهات، وملأتها بالمستوطنين لتخلق واقعا جغرافياً وديموغرافياً وخلخلة سكانية في القدس العربية. وفي عام 1972 أقرت اللجنة الوزارية لشؤون القدس بالحكومة الاسرائيلية برئاسة رئيسة الوزراء آنذاك "جولدا مائير" بالحد من النمو العربي وجعلهم يشكلون 22%من إجمالي عدد السكان داخل حدود بلدية القدس. وإستُخدمت مجموعة كبيرة من القوانين لضبط هذه النسبة فاحتدم الصراع على الحيز وكانت أدواته القوانين والتشريعات والأموال التي صبت باتجاه تحقيق هذا الهدف وبعد أن كان السكان الفلسطينيون يشكلون أغلبية عام 1967، باتوا ايشكلون37% عام 2014، وبعد أن كانوا يسيطرون على 100% من الأراضي، أصبحوا يسيطرون على 14% من الأراضي بعد عمليات المصادرة، وإقامة المشاريع الاستيطانية عليها، وفتح الطرق، والبناء ضمن الأحياء العربية، لتأتي مرحلة أخرى من مراحل التهويد ورسم الحدود.

القوانين والأنظمة التي اتبعت في تهويد القدس

1. مصادرة الأراضي: استخدمت السلطات الإسرائيلية قوانين المصادرة للمصلحة العامة من اجل إقامة المستعمرات عليها وبموجب قانون الأراضي لسنة 1943 ومن خلال وزارة المالية وتحت غطاء (الاستملاك للمصلحة العامة تمت مصادرة 24كم2، وما يعادل 35%من مساحة القدس الشرقية، أنشئت عليها (15) مستعمرة إسرائيلية وشّيد 60 ألف وحده سكنية. وكان قانون المصادرة للمصلحة العامة من أهم القوانين التي استخدمتها إسرائيل في الاستيلاء على ألأراضي الفلسطينية التي كانت تعتبر المجال الحيوي للتطور العمراني الفلسطيني.
2. قوانين التنظيم والبناء: استخدمت السلطات الإسرائيلية قوانين التنظيم والبناء،للحّد من النمو العمراني والسيطرة على هذا النمو عن طريق التنظيم والتخطيط، فبدأت إسرائيل ومنذ الأيام الأولى للاحتلال بإغلاق مناطق حول البلدة القديمة بإعلانها مناطق خضراء يمنع البناء عليها. مما جعل 52% من مساحة القدس الشرقية مناطق خضراء واعتبرت مناطق احتياط استراتيجي لبناء مستوطنات عليها كما حدث في(جبل ابوغنيم) ومنطقة (الراس في قرية شعفاط) عندما تم تحويلها من مناطق خضراء الى مناطق بناء استيطاني(هارحوماة، رامات شلومو). كذلك تم تحديد مستوى البناء، فبالنسبة إلى الفلسطيني لا يسمح له بالبناء في أكثر من 75% من مساحة الأرض، وهو الحد الأقصى، بينما يسمح لليهود بنسبة بناء تصل إلى 300% من مساحة الأرض. كما تم وضع العراقيل الكبيرة أمام رخص البناء والتكاليف الباهظة التي تصل إلى 30 ألف دولار للرخصة الواحدة ، بالإضافة إلى الفترة التي تستغرقها إصدار الرخصة البناء مما دفع بالسكان إلى البناء بدون ترخيص أو الهجرة باتجاه المناطق المحاذية لبلدية القدس حيث أسعار الأراضي المعتدلة وسهولة الحصول على رخصة أسهل واقل تكلفة مما هو موجود داخل حدود البلدية .
3. قانون أملاك الغائبين عام 1950: يعتبر قانون أملاك الغائبين آلة اضافية للسيطرة على الأرض التي كانت تابعة لملكية فلسطينية . ففي أعقاب النكبة وطرد الآلآف من الفلسطينيين ونزوحهم من بيوتهم وعن أراضيهم قامت إسرائيل بالاستيلاء على أراضي وأملاك الفلسطينيين بواسطة تغيبهم قانونياً وتعريفهم "بالغائبين" ويعرف الغائب وفقاً لهذا القانون بأنه كل شخص صاحب ملك في المنطقة التي تقع تحت النفوذ الاسرائيلي والذي كان أو سيكون في الفترة ما بين تاريخ 1947/11/29 وموعد الإعلان عن إنتهاء حالة الطوارئ التي أعلن عنها مجلس الدولة المؤقت في يوم 1948/5/19"[14]". وذلك بأن أي مواطناً من أحد رعايا الدول العربية التالية وهي (لبنان، سوريا، مصر،السعودية، الاردن، العراق، اليمن) أو انه تواجد في هذه الدول وفي أية منطقة من فلسطين التاريخية والتي سميت وفقاً للقانون (أرض إسرائيل) لكنها غير خاضعة للسيادة الاسرائيلية . فقد تم إستغلال هذا النص بإعتبار أن أصحاب الاراضي الذين يملكون بيوتاً في القدس ويحملون هوية الضفة الغربية وساكنين أراضي تابعة للسلطة الفلسطينية تعتبر أموالهم (أموال غائبين) إضافةً إلى ذلك فإن الشخص يعتبر غائباً اذا ما كان مواطناً في احدى مناطق فلسطين التاريخية وفي الموعد أعلاه كان قد ترك فلسطين، أو قبل تاريخ 1948/9/1 أو أنتقل إلى منطقة ما فيها والتي تخضع لقوات "معادية" مسيطرة على مناطق قتالية في أرض فلسطين التاريخية . وهكذا وجد كثير من السكان الفلسطينيين أنفسهم غائبين على الرغم من أنهم ما زالوا يسكنون في داخل الدولة ، وهو ما يطلق عليه (الحاضر الغائب). وكذلك أقر القانون إقامة مؤسسة الحارس على أملاك الغائبين وظيفتها تسجيل كل أملاك الغائبين في سجل الملكية التابع للحارس على أملاك الغائبين. ووفقاً لهذا القانون فإن الحارس ملزم بالحفاظ على هذه الممتلكات وترميمها. كما منع الوصي منعاً باتاً من نقل ملكية هذه الممتلكات إلى ملكية خاصة وأية ملكية أخرى. إلا أن في إمكان الحارس حرية التصرف في نقل هذه الممتلكات إلى سلطة التطوير لكي تتمكن من إستعمال هذه الممتلكات ونقلها إلى أطراف أخرى. كما حدث في نقل(ملكية عائلة بن لادن في قرية شعفاط إلى

عائلة أخرى وكذلك القنصلية السعودية في الشيخ جراح ، وملكية فندق الامبسادور) وملكية فندق شبرد من حارس أملاك الغائبين إلى مسكوفتش وتم بناء 90 وحدة استيطانية عليه وبيت آل مراد في الشيخ جراح.وعلى الرغم من الهدف المُعلن من وراء سَّن القانون ، كما يتضح من محاضر جلسات الكنيست، وهو "الحفاظ " بشكل مؤقت على أملاك الغائبين ريثما تُحل مشكلتهم وفقاً لاتفاقيات مستقبلية بين الأطراف المتنازعة من شأنها حّل هذه القضية ، ورغم ذلك فإن هذه السلطة قامت بنقل الآلآف من الدونمات لشركات توطين يهودية أو إلى أفراد كما سبق ذكره "[15]". وبتاريخ 1953/9/30 كان قد تم نقل الأملاك الغير المنقولة من العقارات والأراضي من حارس أملاك الغائبين إلى سلطة التطوير فنجد أن من اصل "69000" وحدة سكنية انتقل ما يقرب "64000" منها إلى أيدي عائلات يهودية حتى عام 1958 ، وحتى العام 1954 سكن اكثر من ثلثي ما يسمى القادمين الجدد في أملاك وأراضي أعتبرت أملاك غائبين في صور قانونية مختلفة منها التمليك ، والتأجير لمدة قصيرة أو طويلة . وبعد إحكام الاحتلال قبضته على القدس شرع في فرض قانون أملاك الغائبين إلا أن بقاء السكان العرب في مدينتهم شكل عقبة أمام تنفيذ هذه السياسة. وقد جرى تعديل على قانون أملاك الغائبين ليتلائم ويتناسب مع الواقع الجديد بعد أن أصبح سكان القدس العربية وفقاً له (غائبين)، وذلك لانهم مكثوا طيلة الفترة التي نص عليها القانون خارج حدود إسرائيل، مما دفع سلطات الاحتلال إلى إيجاد الحلول بما يتفق والمصالح الاسرائيلية من خلال وضع قانون خاص هو قانون التنظيمات القانونية والادارية التي صادق عليها الكنيست لأول مرة عام 1968. وما تبعه من تعديلات لاحقة وذلك من أجل سد الثغرات والعيوب التي لاحقت تطبيقه إلى أن صدر بصيغة الاخيرة تحت أسم" قانون التنظيمات القانونية والادارية" حيث نص على إعتبار سكان القدس الشرقية "غائبين" بالنسبة للحال الكائن في تلك المنطقة فقط. وألغى منهم صفة العدو، والمقصود بتلك المنطقة فقط القدس الشرقية وضواحيها التي تم ضمها إلى اسرائيل ، في أتجاه منع السكان من المطالبة باسترجاع أملاكهم في القدس الغربية أو أي مكان آخر داخل دولة إسرائيل، كما استثنى هذا القانون من مفهوم الغائب من ينتقل إلى مكان آخر كالاردن أو غيرها من الدول العربية شريطة أن يتم ذلك الانتقال بموجب ترخيص قانوني، كما أستثنى الاشخاص الذين كانوا خارجها عن إحتلالهاعلى أن يكونوا موجودين فيها، بشكل مشروع بتاريخ بدء سريان القانون، في حين ألغى هذا القانون أي إجراء كان القيم قد أجراه على أموال الغائبين بخصوص سكان القدس الشرقية أو ممتلكاتهم قبل المصادقة على هذا القانون. ويعتبر هذا التعديل الجديد والذي اطلق عليه قانون أملاك الغائبين وفق الامر رقم (58) لسنة 1967، يعرف الغائب بأنه ذلك الشخص الذي ترك منطقة الضفة الغربية قبل يوم من7/ حزيران أو في نفس اليوم أو بعده. وهذا القانون يشبه قانون أملاك الغائبين لسنة 1950، إلا أن تشريع أملاك الغائبين لسنة 1967 كان أوسع من قانون عام 1950"[16]". وفي أعقاب بناء جدار الفصل في الضفة الغربية والقدس، مُنع الكثير من الفلاحين الفلسطينيين من سكان الضفة الغربية من المرور والوصول إلى أراضيهم القائمة في القدس وضواحيها في الجانب الاسرائيلي من الجدار. حيث فُرض عليهم إستسصدار تصاريح للدخول. في الكثير من الحالات رفضت قوات الاحتلال إصدار تصاريح لهؤلاء الفلسطينيين بإدعاء أن أراضيهم تعتبر أملاك غائبين منذ تلك اللحظة"[17]".وفي شهر كانون الثاني عام 2008 كشفت صحيفة هآرتس في سبق صحفي عن خطط جديدة لوزارة الاسكان لبناء 300 وحدة سكنية على أراضي تابعة لفلسطينيين من سكان بيت ساحور. وذلك بعد ما تم الإعلان عنهم كغائبين وفقاً لقانون الغائبين"[18]". وفي 2015/4/15 اصدرت المحكمة العليا قراراً بخصوص سريان وتطبيق قانون أملاك الغائبين لسنة 1950 في القدس الشرقية على أملاك تعود إلى الفلسطينيين العرب سكان الضفة الغربية ،وذلك في ملف إستئناف رقم 5931/06+ 2038/09. وقد نص القرار من قبل رئيس المحكمة العليا وبموافقة ستة قضاه آخرين وافقوا على أن القانون المذكور يسري على هذه الأملاك خلافاً لتطبيقه كما طبق حتى اليوم بحيث " أن أملاك الفلسطينيين العرب من سكان الضفة الغربية والكائنة في القدس الشرقية تعود ملكيتها إلى مأمور أملاك الغائبين مباشرة ودون الحاجة لأي إجراء آخر كتسجيل الأملاك باسم مأمور أملاك الغائبين أو حتى إعلام صاحب الشأن أو أي إجراء آخر بخصوص هذه الأملاك كما جرى حتى صدور القرار". ويتلخص قرار المحكمة العليا كما قراراتها السابقة أو قوانين الأراضي التي سُنت أو قد تّسن لاحقاً أو مستقبلاً بهدف واحد لا يتغير وهو إستملاك كل الأراضي الواقعة غربي النهر وتسجيلها باسم الدولة أو أجهزتها بمختلف تسمياتها مثل سلطة التطوير أو السلطات المحلية كبلديات ومجالس محلية أو جمعيات استيطانية .

4. الأسرلة : استكمالاً للمشروع الإسرائيلي في القدس يعمل الإسرائيليون على أسرلة الأقلية التي بقيت في المدينة من الفلسطينيين، والتي لا تزيد نسبتها عن 22% من إجمالي عدد السكان. وتسعى إسرائيل لربط القطاعات الصحية والتعليمية والتجارية والصناعية والخدماتية بتلك القائمة لديها، وتحويل ضم المدينة من ضم الأرض الى ضم الأقلية المحدودة لسكان القدس، وتقوم البلدية بما يلزم من إجراءات جنباً الى جنب مع باقي المؤسسات الإسرائيلية لأسرلة من تبقى من المواطنين الفلسطينيين في القدس الشرقية وذلك من خلال تطور الخدمات المقدمة للأقلية التي تريد أسرلتها لذلك تعمل على رفع مستوى استيعاب المدارس الإسرائيلية الحكومية لتعوض المدارس العربية الحكومية والخاصة" ،حيث يدرس الآن "39189" "[19]" طالب عربي في المدارس الإسرائيلية في القدس او ما نسبته 53% بينما يدرس "30270" في المدارس العربية الخاصة والحكومية ، إضافة إلى محاصرة مشروع الصحة الفلسطيني في القدس من خلال تقديم خدمات صحة في الأحياء في القدس الشرقية كادت تصل إلى كل حي من خلال صناديق المرضى الإسرائيلية التي يصرف عليها طبقاً لنظام التأمين الوطني والصحي. ولتحقيق كل ذلك شكلت البلدية لجنة من كبار موظفيها، لوضع تصور يساهم في رفع مستوى القدس الشرقية وتحقيق الدمج الكامل بينهما وبين القدس الغربية"[20]" .

5. سحب الهويات: تنظر إسرائيل إلى المواطنين الفلسطينيين في القدس على أنهم مواطنين أردنيين يعيشون في دولة إسرائيل، وذلك طبقاً للقوانين التي فرضتها على مدينة القدس، حيث أعلنت في الأيام الأولى للإحتلال سنة 1967 منع التجول، وأجرت إحصاء للفلسطينيين هناك بتاريخ 1967/6/26، واعتبرت أن جداول هذا الإحصاء هي الحكم الأساس لإعطاء بطاقة الإقامة للفلسطينيين في القدس "[21]"باعتبار جميع الفلسطينيين المقيمين في القدس قد دخلوا إلى إسرائيل بطريقة غير شرعية في الخامس من حزيران ثم سمح لهم بالإقامة في القدس كفلته إنسانية دولة إسرائيل، وبذلك فهم ليسوا مواطنين وإنما أجانب يقيمون إقامة دائمة داخل إسرائيل. وهذا الوضع القانوني جعل كل مواطن مقدسي يقيم في

مكان آخر سواء خارج البلاد، او في الضفة الغربية وقطاع غزة لمدة طويلة نسبياً يفقد حقه المتمثل بالإقامة الدائمة في المدينة . خاصة وان قانون الدخول إلى إسرائيل لسنة 1974 يخول وزير الداخلية إلغاء الإقامة سواء كانت مؤقتة أو دائمة. إضافة لذلك تنص المادة (أ) من أحكام الدخول لإسرائيل على مبدأ فقدان الأشخاص للإقامة الدائمة في حالة الإقامة في دولة أجنبية لمدة سبع سنوات او من حصل على جنسية أخرى بما فيهم الفلسطينيون الذين يسكنون خارج حدود القدس التي رسمتها السلطات الإسرائيلية بعد الاحتلال ومنذ عام 1967 وحتى عام 2010 تم سحب ما يزيد عن "14500" بطاقة هوية مقدسية او ما يعادل (70) الف فلسطيني فقدوا حق الاقامة داخل مدينة القدس، لأسباب آنفة الذكر. وقد جاءت اتفاقية اوسلو وما تبعها من تعقيدات وتقييد المقدسيين بالحصول على الجنسية الفلسطينية، بل أن رفض السلطات الاسرائيلية مبدأ ان يحمل الفلسطينيين المقيمين والحاملين للهوية الاسرائيلية الجنسية الفلسطينية تعقيدات شتى، ادت الى احجام كثير السكان من حمل الجنسية الفلسطينية ، وجاء عام 1988 وخطة فك الارتباط الفلسطيني الاردني ليزيد من التعقيدات التي تواجه الفلسطينيين بخروجهم من المواطنة الاردنية ليصبحوا عبارة عن حملة وثائق اردنية تحتاج في حالة التنقل في العالم العربي الى عدم ممانعة وتنسيق مسبق مع اي دولة مما دفع الكثير من السكان الفلسطينيين الى الهروب نتيجة لهذه الامور الى طلب الجنسية الاسرائيلية التي يزيد عدد حاميلها الى اكثر من (24 الف مواطن وعائلة) واصبحوا يتنقلون في معظم انحاء العالم بدون تاشيرات او تنسيق مسبق مع اي دوله . اما من حمل الجنسية الاجنبية نتيجة للاقامة خارج البلاد (طلاب، متزوجون) فقد تم سحب هوياتهم واصبحوا زائرين وسياح اجانب يحصلون على تاشيرة دخول لمدة ثلاثة شهور عليهم المغادرة بعدها .وهكذا فإن اختيار الحصول على الجنسية الاسرائيلية لها خطورتها الكبيرة الناتجة عن المفاوضات حول القدس . فإن حمل المقدسيين الجنسية الاسرائيلية فعلى ماذا سيتم التفاوض فيما بعد على القدس (السكان ام السيادة) وهي اسرائيلية في الواقع. وكذلك فإن الحصول على الجنسية الفلسطينية حسب القانون الاسرائيلي يعتبر كل انسان عربي اصيل يحمل جنسية غير اسرائيلية في حق الاقامة الدائمة غائب وبالتالي يمكن السيطرة على املاكه باعتبارها املاك غائبين.

6. هدم المباني: سياسة التخطيط لا تكتفي بتحجيم الاراضي المخصصة للسكن، وتقليص حقوق البناء وفرض غرامات باهظة بل تتجاوزها الى هدم المبنى. وعملية هدم المباني والمخالفات تشكل عقاباً مفروضاً على المقدسيين الفلسطينيين مما يزيد من ضائقة سكنهم ومعاناتهم، خلال عام 2014 تم هدم 95 بيتاً مبنى في القدس الشرقية.على الرغم من ان عدد اوامر الهدم الصادرة عن اجهزة التخطيط والمحاكم الاسرائيلية المرتفعة الا ان عملية هدم المبنى تكون بشكل انتقائي لاعتبارات مختلفة تحددها السلطات الاسرائيلية. هذا الواقع يدفع عدداً كبيراً من الاسر التي صدر بحق مبناها السكني امر هدم العيش في حالة رعب وضائقة وكانها تقف في الدور لتنفيذ هدم مكان سكنها. هذا الواقع يدفع رب الاسرة الى تحجيم حريته والانصياع الى سلوكيات اجتماعية وسياسية تصل الى حد الابتزاز السياسي لرب الاسرة خوفاً من هدم منزله.

ان مخالفات البناء والبناء غير القانوني حالة موجودة في القدس الشرقية والغربية في الاحياء اليهودية والفلسطينية على حد سواء (مروم 2004) الا ان تعامل سلطات التخطيط والبلدية مع البناء غير القانوني والمخالف يكون مختلفاً . حيث ان التعامل مع مخالفة البناء في الاحياء اليهودية تتم على انها مخالفة مدينة . ويمكن تعديل التخطيط ومنحها ترخيصاً باجراء تعديلات تخطيطية وادارية. ولكن مخالفة البناء الفلسطينية هي جنحة ومشكلة امنية يعاقب عليها من خلال فرض غرامات باهظة ، واصدار اوامر هدم من المحاكم وحتى تنفيذ عملية الهدم . ان سياسة التخطيط المعمول بها في القدس . كما هو الامر في مواقع اخرى لدى المواطنين الفلسطينيين في اسرائيل هي المشكلة الرئيسية والسبب في خلق البناء المخالف وغير القانوني ن وهي منبثقة من اعتبارات سياسية وتسعى الى تحقيق اهداف الضبط المكاني والتبعية السياسية والاقتصادية كل ذلك يخلق ازمة سكنية ويشكل عائقاً ملحوظاً ورئيسياً امام توفير المسكن اللائق.

مما تقدم يتضح ان البناء غير المرخص يشكل عبئاً مالياً كبيراً على الاسر الفلسطينية هذا بالاضافة الى العبء النفسي اذا كانت الاسرة تعيش في بناء غير مرخص وتخشى من امكانية هدم منزلها ، كما ان هذا الواقع يشكل ضبطاً سياسياً وتبعية سياسية لرب الاسرة يحول دون اتخاذه موافقة سياسية بشكل حر خوفاص على بيته من الهدم. وفي حالة هدم المبنى تبقى الاسرة بدون مأوى بعد ان استمرت كل مواردها في بناء البيت.

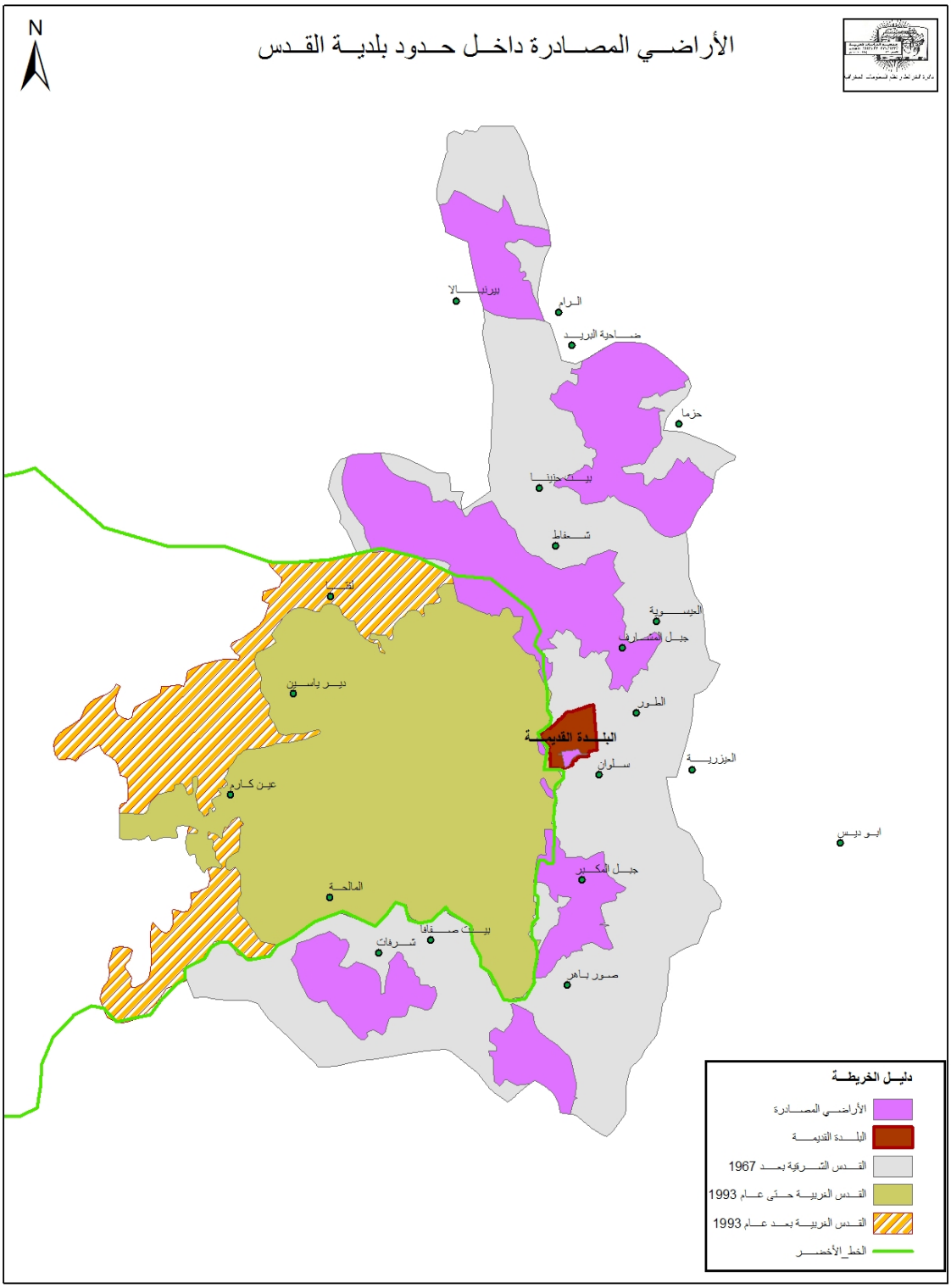
الأراضـــي المصـــادرة داخـــل حـــدود بلديـــة القـــدس
N
بيرنبـــــالا
الـرام
ضـــاحية البريـــد
حزما
بيـــت حنينـــا
تســـقاط
الجيســـوية
جبـــل المكـــارف
الطـور
البلـــدة القديمـــة
ســـلوان
العيزريـــة
ابـــو ديـــس
جبـــل المكـــبر
بيـــت صـــفافا
تـــرمات
صـــور بـــاهر
المالحـــة
ديـــر ياســـين
عيـــن كـــارم
دليـــل الخريطـــة
الأراضـــي المصـــادرة
البلـــدة القديمـــة
القـــدس الشـــرقية بعـــد 1967
القـــدس الغربيـــة حـــتى عـــام 1993
القـــدس الغربيـــة بعـــد عـــام 1993
الخط الأخضـــر

جدار الفصل العنصري

على الرغم من القرارات الدولية وخاصة قرار محكمة العدل الدولية باعتبار أن الجدار غير قانوني، إلا أن السلطات الإسرائيلية أمعنت بتجاهلها للقوانين والأعراف الدولية واستمرت بتشييد الجدار والنظام المحلق به.وفي نهاية 2012 تم اكتمال بناء جدار الفصل حول مدينة القدس وبدوره قام الجيش بتأهيل الحواجز العسكريه وتحويلها الى معابر رسميه وتسليمها الى سلطة المطارات وهكذا عزل الجدار في منطقة شمال القدس (كفر عقب – وسمير ميس) ومنطقة (الشياح) شرق المدينة والجنوب الشرقي (ابو ديس) والجنوب الغربي (بير عونا) من اراضي بيت جالا بأكثر من 125.000 فلسطيني. كما يعاني أطفال منطقة بيت حنينا (عداسا) معاناة شديدة من هذا الجدار فقد حرموا من الالتحاق بالمدارس في القدس عقاباً لهم لأن الجدار عزل بيوتهم عن مدارسهم، مما افقدهم فرصتهم في التعليم الذي هو حق مجاني والزامي على المجتمع والسلطة ويجب ان يكون متاحاً لكل طفل في سن التعليم وهذا ما نصت عليه اتفاقية حقوق الطفل في المادة 20 وفي الشرعية الدولية لحقوق الإنسان. وتحولت قرى شمال غرب القدس إلى منطقة جافة، بعد أن عزلها جدار الفصل عن مدينتي القدس ورام الله وإحكام شركة (ميكروت) الإسرائيلية على مصادر المياه وتزويدها فقط بما نسبة 25% من احتياجاتها اليومية الذي الحق دماراً كبيراً في المزروعات من جهة ودفع المزارعين إلى العزوف عن تربية الأغنام والدواجن من جهة أخرى، ويشعر أهالي قرى شمال غرب القدس بالضيق الشديد اثر إحكام الخناق عليهم بعد اكتمال بناء الجدار، حيث لم يعد لهم طريق سوى النفق الذي سوف يفتح لربط هذه القرى المعزولة مع منطقة رام الله ، يضاف إليها النفايات التي يلقيها المستوطنون فيها وتحويل المنطقة الى مكب للنفايات المستوطنات وتحويل مجاري المياه العادمة إلى أودية المنطقة مما أدى إلى تلوث مياه الينابيع والمياه الجوفية وتدمير الزراعة. كما تعتبر قرى جنوب شرق القدس نموذجاً آخر للعزل الذي يفرضه جدار الفصل، وقريتاً الشيخ سعد وجبل المكبر ، أصبحت أشبه بجزيرة معزولة ويبلغ عدد سكانها قرابة (15) الفاً وتعتبر هذه القرى البوابة الشرقية للمدينة لا يمكن ان تنفصل عنها وذلك لافتقارها الى الخدمات الكافية وتحديداً مراكز صحية تقدم الخدمات الصحية . كما تم عزل اهالي القرى عن مقبرتهم الوحيدة وعن مدارس أطفالهم وعن أماكن عملهم وعائلاتهم ، مما دفع بأكثر من 25% من السكان إلى المغادرة . كما تتعرض منطقة بيت لحم إلى كارثة حقيقية جراء الجدار، الذي بدا بفصل المدينة عن القدس وعن القرى المحيطة بالمدينة. كما أكدت وزارة السياحة والآثار أن جدار الفصل من أهم المعوقات التي عملت على ضرب قطاع السياحة في بيت لحم. وجدار الضم ماض بلا هوادة في تعذيب الفلسطينيين وسلبهم كافة حقوقهم الإنسانية المشروعة ، وترسم به الحكومة الإسرائيلية الحدود النهائية لإسرائيل من جانب واحد وليس امنياً كما تدعي.

تأثيرات جدار العزل على الأوضاع بالمدينة المقدسة

إعترف المستشار القضائي للدولة العبرية السابق (مئير شمغار) بأن جدار الفصل العنصري الذي يقام الآن بمدينة القدس، يتيح للقيّم على أموال الغائبين أن يستولي على أملاك الفلسطينيين الذين يسكنون خارج الجدار. وهذا الوضع الناشئ عن الجدار سلب من الفلسطينيين أراضيهم وممتلكاتهم، التي انتقلت إلى الحارس على أملاك الغائبين"[22]". كما أن إسرائيل تسعى من خلال استلاب الفلسطينيين لأملاكهم استلاب حقهم في الحركة وحرمانهم من حقوقهم المقدسية من خلال ذرائع مختلفة ،لعزل القدس بكل ما فيها من أحياء وقرى محيطة عن الضفة الغربية"[23]". ولأول مرة تعترف الدولة بأن الإعتبار في تحديد مسار جدار الفصل ليس امنياً فقط، وفي المسار تدخل اعتبارات أخرى .فهو كسكين يقطع شرايين الحياة وطوق خانق. ويعيش في المدينة 320 ألف عربي يحملون بطاقات زرقاء مقدسية ، 195 ألف سيعيشون داخل الجدار، بينما سيعيش 125 ألفاً سيعيشون في مناطق القدس التي وضعت خارج الجدار. كما أنّ الاعتبارات الديموغرافية، هي التي أخذت بعين الاعتبار لحدود بلدية القدس المستقبلية ولقد أعترف رئيس بلدية القدس(نير بركات) "بأننا لسنا بحاجة الى 60 الف فلسطيني يسكنون خارج الجدار"كما ان رئيس الوزراء السابق أولمرت اوضع تصوراً واضحاً تماماً لمستقبل القدس، يقوم على عنصرين رئيسيين:

1. إخراج التجمعات الفلسطينية خارج حدود البلدية (مخيم شعفاط، سمراميس، كفر عقب).
2. ضم الكتل الاستيطانية التي تقع خارج حدود البلدية، والحفاظ على البلدة القديمة وما حولها من سكان فلسطينيين لا يزيد عددهم 12% من المجموع العام للسكان.(معالية ادوميم ، جبعات زئيف ، غوش عتصيون).

أثر الجدار على سكان مدينة القدس

1. الأثر الاقتصادي

بدأ الخنق الاقتصادي لمدينة القدس بعد الاحتلال مباشرة، حيث نقل الثقل الاقتصادي الى القدس الغربية أو خارج حدود البلدية، وذلك عن طريق فرض الضرائب الباهظة على أصحاب المتاجر أو المؤسسات الصناعية في شرق القدس ، فضلاً عن التقتير في إصدار الرخص للمنشآت الجديدة وعدم وجود مناطق صناعية خاصة لهذه المنشآت. أدت هذه السياسة إلى هجرة اقتصادية كبيرة باتجاه المناطق المحيطة بالقدس التي تتوفر فيها شروط مريحة للاستثمار الاقتصادي .

وهكذا انتقل الثقل الاقتصادي باتجاه الشمال(الرام) أو الشرق(العيزرية أبو ديس)، حيث عمدت السلطات العسكرية الإسرائيلية آنذاك إلى التسهيل في منح الرخص وتخفيف الضرائب مقارنة بالضرائب الباهظة المفروضة في شرقي القدس فضلاً عن وجود مساحات واسعة من الأراضي والمخططات الهيكلية المصادق عليها في الوقت الذي كانت تعاني فيه المدينة من مصادرة الأراضي التي بلغت 35% من مساحة القدس وتجميد المخططات الهيكلية وتقييد البناء. كل هذه العوامل مجتمعة أدت إلى هجرة رؤوس الأموال إلى المناطق المحيطة بالقدس. وبشكل متوازٍ أدى وجود المنشآت الصناعية إلى حركة عمرانية كبيرة ، حيث شجعت البلدية إقامة المشاريع العمرانية (مشروع العيزرية) مما أدى إلى هجرة سكانية كبيرة باتجاه الضواحي، وتفريغ جزءٍ كبير من البلدة القديمة وما حولها. ومع اندلاع حرب الخليج الثانية، ونتيجة للإغلاقات وإقامة الحواجز، والسياسة الإسرائيلية في سحب الهويات بذريعة أن مكان الإقامة هو خارج حدود البلديةِ، وإقامة جدار الفصل، فقد حدثت هجرة معاكسة

بلغت حتى بداية عام 2007 حوالي (40) ألف فلسطيني"[24]"، انتقلوا من أماكن سكناهم خارج حدود البلدية إلى داخل حدودها، مما أحدث اكتظاظاً سكانياً وتعليمياً على الوحدات السكنية والصفوف التعليمية".

2. الأثر الاجتماعي

تواجه مدينة القدس حملة منهجية تنفذها سلطات الاحتلال، هدفها في الدرجة الأولى السكان العرب، وتتمثل في إهمال البنية التحتية، وهدم البيوت، وإغلاق المؤسسات وترويج المخدرات في صفوف الشبان وتقييد البناء، الأمر الذي زاد من حدة الفقر وتأثيره على السكان، كما ارتفعت البطالة وخاصة بين الشباب غير المؤهل مهنياً ، فوصلت نسبة البطالة إلى 20% خلال عام 2005"[25]" مما زاد المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تجلت في آفة الإدمان على المخدرات والمشاكل الأسرية . وحيث يخلق انتشار المخدرات واقعاً مؤلماً بين فئات الشباب في المجتمع المقدسي لارتباطه المباشر بالمجتمع الإسرائيلي ، وانعكس هذا الوضع على ارتفاع نسبة التسرب من المدارس، وبالتالي ارتفاع نسبة الأمية ونسبة الجريمة والانحرافات الأخلاقية، وقد تأزم الوضع بعد إقامة الجدار، حيث أدى إلى هجرة السكان من أماكن السكن خارج الجدار إلى داخله فأحدث ضغطاً على الوحدات السكنية، التي هي أصلا تعاني من ارتفاع الكثافة السكانية بنسبة (2,2) فرد للغرفة الواحدة وقد وارتفعت إلى (5) أفراد للغرفة الواحدة، وانعكس ذلك على الأوضاع الاجتماعية والأخلاقية حيث انتشرت ظاهرة سفاح القربى.وكان لإشغال الوحدة السكنية الواحدة بأكثر من أسرة اثر كبير على وضع الأسرة المقدسية حيث ارتفعت نسبة الطلاق فوصلت حسب سجلات المحكمة الشرعية في القدس عام 2005 إلى (65%) كما أن ارتفاع أجرة السكن لذوي الدخل المحدود ترك أثره على الوضع العائلي فهذا الارتفاع وما يرافقه من متطلبات معيشية مع ثبات قيمة الدخل، أدى إلى حدوث انهيارات اجتماعية وصحية على الأسرة.

3. الأثر على الوضع التعليمي

إن الاستثمار الكبير في إقامة المؤسسات التعليمية في شمال وشرق القدس ولا سيما المؤسسات الخاصة أدى إلى رفع الضغط عن المدارس البلدية، كما أن ظاهرة الاكتظاظ في الصفوف الدراسية لم تكن ظاهرة ملموسة بشكل كبير وأصبحت هذه المدارس تستوعب آلاف الطلبة (مدارس الأوقاف، المدارس المسيحية) وكان لإقامة الجدار أثر كبير في توجه الطلبة الى المدارس في شرق القدس مما أدي إلى اكتظاظها سواء أكانت حكومية تابعة للبلدية أو المدارس التابعة للأوقاف او المدارس الخاصة . و نظرا لقلة الاهتمام الذي توليه بلدية القدس لقطاع التعليم وتطوير بنيته التحتية منذ الاحتلال وحتى اليوم، و أسلوبها في استخدام البيوت السكنية المستأجرة،كغرف صفية، فإن عدد المدارس لا يزال عاجزاً عن استيعاب جميع الطلاب، مما أدى إلى تسرب آلاف الطلبة وحرمانهم من التعليم. كما ان ارتفاع أعداد الطلبة واكتظاظ الغرف الصفية التي هي أصلا ليست مدارس بل أبنية مستأجرة، ينعكس بشكل مباشر على التحصيل الدراسي واضطرار أولياء الأمور إلى نقل أبنائهم إلى المدارس الخاصة ذات الأقساط المدرسية العالية والمقتصرة فقط على الطبقة ذات الدخل المرتفع. كما أن المدارس التابعة للبلدية تنتهج سياسة مرسومة هي تجهيل الطلبة وسلخهم عن هويتهم القومية والثقافية (بسبب غياب الإشراف التربوي الحقيقي على المدارس العربية)"[26]". وهو ما قاومه المقدسيون منذ الاحتلال وحتى عام 2004 عندما بدأ الميزان يميل لصالح هذه المدارس وظهور مدارس المقاولات التابعة للبلدية والتي هدفها فرض المناهج الإسرائيلية، وهكذا أصبحت هذه المدارس تستوعب 56% من الطلبة، وأعدادهم في ازدياد مستمر، الأمر الذي يشكل تهديداً خطيراً على الأجيال القادمة. وهو ما أعلنه / رئيس لجنة أولياء الأمور في تصريح صحفي بأن أوضاع التعليم في المدارس الحكومية في القدس الشرقية هي سيئة جداً، وان هناك نقصاً حاداً في الغرف الدراسية يزيد عن 1500 غرفة،ويزداد تسرب الطلبة الثانويين نتيجة خصخصة التعليم الحكومي في المرحلة الثانوية لتصل النسبة إلى طالب من طالبين بنسبة 50% . وذلك وفق اعتراف المصادر الحكومية الإسرائيلية ، فمدرسة الرشيدية الثانوية الحكومية في القدس الشرقية ، كان لديها لعام 2007 ما يزيد عن 150 طالباً لا يوجد لهم أماكن. وهذا ينطبق على باقي المدارس الحكومية الأخرى ، والوضع أكثر سوءاً في المراحل الإعدادية والابتدائية، ناهيك عن أن عدم وجود الأماكن وغرف دراسية كافية للطلبة ، دفع البلدية إلى حشرهم في غرف الملاجئ ، واستخدامها كغرف للتدريس كما هو الحال في جبل المكبر. وهنالك عاملين أثراً على العملية التربوية"[27]".

الأول: هو ازدياد الاكتظاظ في الغرف الدراسية والذي يصل إلى 40 طالباً في غرفة الصف الواحد.

والثاني: هو غياب البنية التحتية لهذه المدارس مثل الملاعب والمختبرات.. والنقص الشديد في الطواقم الإدارية والتعليمية والمكتبات ، بل أن اغلب المدارس لا يوجد فيها ملاعب ولا قاعات ولا حتى ساحات ولا غرف خاصة بالمدرسين ويتضح حجم المأساة بأن هنالك أكثر من 15 ألف طالب تتراوح أعمارهم بين سن الثالثة والرابعة من طلبة القدس 90% منهم ، دون اطر تعليمية ونسبة التسرب من المدارس الحكومية تصل إلى 45% ، وهذا بحد ذاته يؤشر إلى سياسة ممنهجة ومنظمة من اجل تجهيل طلبة القدس.

4. الآثار النفسية والاجتماعية

أدى بناء الجدار الذي يبلغ ارتفاعه(8 م) وطوله(72 كم) حول مدينة القدس إلى إثقال كاهل المقدسيين بالإجراءات الإسرائيلية المختلفة، وأدى إقامة الجدار إلى اضطرار عدد كبير من الفلسطينيين للانتقال وتغيير مكان سكنهم ، إما للوصول إلى مواقع عملهم أو بسبب مدارس أبنائهم، أو للمحافظة على امتيازاتهم المتعلقة بهوية القدس. ونحن نشهد نوعين من الهجرة العكسية الأول للخارج والثاني للداخل. وتأخذ هذه الهجرة شكلاً طبيعياً من وجهة نظر الناظرين إليها بشكل سطحي. إلا أنها تعد هجرة موجهة من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلية التي تهدف إلى تفريغ مدينة القدس من أهلها. وحسب الإحصاءات الرسمية فإن

عدد الأسر التي تم تهجيرها من محافظة القدس (1635) أسرة. بسبب بناء الجدار، وبلغ عدد الأفراد المهجرين في المحافظة (9609) فرداً، وأصبح ربع مليون فلسطيني يعيشون في عزلة تامة بعد الانتهاء من بناء جميع مقاطع الجدار يضاف إليها العزلة المفروضة عليهم من قبل. بسبب الإجراءات الخاصة بدخول مدينة القدس والتي فرضتها السلطات الإسرائيلية منذ عام 1993 . وعلى المستوى المجتمعي نلاحظ انهياراً في مركزية مدينة القدس للفلسطينيين، حيث أصبح من الصعب الوصول إليها من جانب حملة هويات الضفة الغربية. وبالرغم من كونها مركزاً روحياً، إلا إن عدم القدرة على الوصول إليها أفقدها رونقها ومركزيتها الفعلية فأصبحت أسواقها تعج بالسواح (من أجانب وإسرائيليين) وتفتقد لأهلها الأصليين . واختفت النشاطات الثقافية بعد انسحاب الكثير من المؤسسات الوطنية منها وأصبحت القدس قرية كبيرة. وقد اثر الحصار الثقافي والاجتماعي على المجتمع والعائلة المقدسية في بنيتها الثقافية والاجتماعية. وأصبح الابتعاد عن العائلة الممتدة يضع بعض الأسر في وضع محزن حيث لا تجد من يدعمها وقت الضيق أو من يشاركها أفراحها كونها أسرة مقدسية لا يستطيع باقي أهلها الدخول إلى القدس. وبذلك يشتد الشعور بالعزلة الذي يمكن أن يؤدي إلى الشعور بالانتماء للمكان. أما بالنسبة للأسرة النووية فإن الجدار وضع كثيراً من الأسر في معضلة حقيقية فيما يختص بالسكن. هذه المشكلة لا حل لها في وضع العائلات المختلطة (احد الزوجين يحمل هوية زرقاء والآخر خضراء). وبالتالي يقع عليها خيار مستحيل. إما البقاء سوياً والعيش في ظل تهديد سحب هوية القدس من حاملها أذا سكن خارج حدود بلدية القدس أو خطر الاعتقال لحامل هوية الضفة. وأما العيش منفصلين. وأدى الانتقال من محيط القدس إلى داخلها إلى تنازلات اجتماعية واقتصادية صعبة . فالتكاليف الباهظة التي يدفعها المواطن المقدسي، من ضرائب المسقفات وضرائب أخرى كفيلية بوضع الأسر تحت ضغط مادي جسيم مما يجعل أفرادها يعيشون يومهم دون تخطيط للمستقبل . وتتأثر الصحة النفسية للأفراد بسبب المساكن المشتركة والمساكن غير الصحية حيث يبدأ الإنسان بفقد فرديته وخصوصيته. فالحياة في بيئة مكتظة تزيد من معاناة الأطفال وأفراد الأسر وهذه تؤدي في كثير من الأحيان إلى زيادة نسبة الطلاق، والانحراف ، وظهور ظواهر اجتماعية فتاكة ، مثل آفة المخدرات"[28]".

5. **<u>الأثار على قطاع السياحة:</u>**

يشكل القطاع السياحي ما نسبته 40% من اقتصاد مدينة القدس، ونعني هنا القدس العربية أو القدس الشرقية، ويعتبر القطاع السياحي أكثر القطاعات تأثرا منذ اندلاع الانتفاضة حيث:

1- انقطع التدفق السياحي إلى مدينة القدس ، وألغيت جميع الحجوزات منذ شهر 2000/10 وحتى نهاية 2005.

2- بدأت الفنادق العربية في القدس (43 فندقا) بإغلاق أبوابها الواحد تلو الآخر ، وبتسريح عمالها وموظفيها تدريجيا . ووصل الى حد أن 37 فندقا تقل نسبة الإشغال فيها عن 8% عام 2003، والفنادق الستة الأكثر حظا فان نسبة الإشغال فيها كانت بين 10-23% فقط في نفس العام، ويبين الجدول التالي تطور عدد الفنادق العربية العاملة في القدس في السنوات 2000-2007.

3- بدأت البنوك تطالب شركات النقل السياحي (17 شركة تملك 220 حافلة سياحية في منتصف عام 2002) بتسديد التزاماتها الناتجة عن تحديث 90% من هذه الحافلات الذي تم عام 2000 ، ومع عجز الشركات عن التسديد تم بيع أكثر من 70% من هذه الحافلات ، بعضها بيع بالمزاد العلني وبأرخص الأسعار بعد حجز البنوك عليها . حتى انخفض عدد الحافلات السياحية الى أقل من 60 حافلة.

4- تدنى حجم العمالة إلى اقل نسبة شهدتها مدينة القدس عبر تاريخها، وازدادت لذلك نسبة البطالة في المدينة إلى نسبة غير مسبوقة، بلغت في حدها الأقصى 35%.

5- اضطر عدد من أصحاب محلات بيع الهدايا التذكارية للسياح إلى إغلاق محلاتهم كليا ، نتيجة لعجزهم عن دفع المصاريف الثابتة والضرائب ، وبلغ ذلك 350 محلا تجاريا مغلقا في إحدى المراحل نهاية عام 2002 ، وتم تقلص ذلك تدريجيا الى النصف، بعد تحويل أصحاب المحلات نوع تجارتهم.

6- انقطع عمل مكاتب السياحة ، وتحول بعضها لبيع تذاكر السفر فقط ، بالإضافة إلى أن ال 160 دليلا سياحيا عربيا في المدينة عاشوا في شبه بطالة(2004-2000). كما تدهورت أوضاع المطاعم السياحية إلى حدود عمل دنيا.

7- منذ بداية عام 2005 طرأ تحسن على الوضع السياحي في مدينة القدس، وتمكنت بعض الفنادق من العودة الى العمل، لكن الإسرائيليين زادوا من منافستهم للفنادق العربية بإقامة 3 فنادق قريبة من الأماكن السياحية وهنلك مشاريع لاقامة 20,000 الف غرفة سياحية جديدة وتم المصادقة على مشروع بالقرب من مدينة بيت لحم لاقامة 1100 غرفة و (9) فنادق.

8- تمكنت بعض شركات النقل السياحي بين عامي 2005-2007 من شراء ما يقارب 35 حافلة جديدة، لكن أسطول المدينة من هذه الحافلات لا يزال غير كاف لتغطية الاحتياجات السياحية"29".

تهويد التعليم:

خطوة خطوة بدأت المؤسسات الحكومية التابعة لوزراء التعليم بتنفيذ السياسة بفرض المناهج الاسرائيلية على المدارس العربية لبث الرواية اليهودية بكل ابعادها.وخلف جيل عديمي ليس له علاقة بالهوية الفلسطينية أو الوطنية، فبعد أن تم رفض المنهاج الإسرائيلي عام 1967، وبقيت الكثير من المدارس بغير طلاب وانتقل الطلبة الى المدارس الوزارية التابعة للأوقاف الإسلامية والخاصة، تراجعت الحكومة الإسرائيلية أنذاك في فرض المنهاج الإسرائيلي ولكنها وضعت خطة إستراتيجية بدأت بخطوة خطوة وبأسلوب مبرمج من أجل فرض المنهاج الإسرائيلي على كافة المدارس الفلسطينية في القدس المحتلة، بعد أن طال مدارس بلدية الإحتلال كافةً وجزءاً من المدارس الخاصة التي حصلت خلال الأعوام الماضية على منهج من البلدية التي أدت فيما بعد الى التدخل في شؤونها الداخلية وفرض المنهاج الإسرائيلي وأزداد الضغط في السنوات الماضية لاتفاق جميع الأحزاب على أن القدس موحدة وعاصمة لدولة واحدة، وعليه وضعت هذه الحكومات في أجندتها جهاز التربية والتعليم وفرض المنهاج الإسرائيلي على جميع المدارس العربية وتغيير المسميات والأعياد وفرض الرؤية الإسرائيلية على هذه المناهج لتخرج جيل جديد لا يعرف أعياده الوطنية ومسمياته الجغرافية. وعلى ضوء ذلك بدأت الفعاليات الوطنية والشعبية ولجان أولياء الطلبة وإنتماءات العصيان ورفض القرار الإسرائيلي، وآخذ بعين الإعتبار التهديدات الإسرائيلية بأتخاذ الإجراءات القانونية ضد آدارات المدارس والجهاز الأكاديمي وقطع المساعدات التي تتلقاها من بلدية الإحتلال في حال رفض الإلتزام بالتعليم الإسرائيلي الجديد.وفي مقارنة بين عدد الطلبة الدارسين عام 1967 في مدارس البلدية والوزارية، فقد كان عدد الطلبة الدراسيين في مدارس البلدية لا يتعدى 1%.ولكن حسب معطيات بلدية القدس للعام 2013 هناك 102 روضة أطفال معترف بها رسمية يتعلم فيها 2667 طفل (1052 طفل في سن ما قبل الروضة و - 1615 في سن الروضة). وأكثر من ذلك بكثير رياض ممولة من قبل البلدية جزئياً ولكنها غير تابعة اليها ادارياً، حيث بلغ عددها 331 روضة يتعلم فيها 8166 طفل (5053 طفل في سن ما قبل الروضة – 3113 في سن الروضة). إضافة الى رياض الأطفال العاديين هناك 63 روضة يتعلم فيها 573 طفل ممكن لديهم احتياجات خاصة (359 طفل في سن ما قبل الروضة – 214 في سن الروضة).أما مرحلة التعليم الأساسي (من الصف الأول وحتى الصف التاسع) هناك 34 مدرسة يتعلم فيها 23351 طالب وطالبة. أما المدارس الثانوية فهنالك 24 مدرسة يتعلم فيها 8561 طالب وطالبة في الصفوف السابع وحتى التاسع إضافة الى 7230 طالب وطالبة يتعلمون في الصفوف العاشر وحتى الثاني عشر. وبالتالي فإن مجموعة الطلبة الذين يتعلمون في 58 مدرسة يبلغ 39142 طالب وطالبة"[30]. بلغ عدد الطلبة الذين يدرسون في 52 مدرسة تابعة للبلدية في العام الدراسي 2012-2013 حوالي 38331 طالب وطالبة في جميع المراحل، ما عدا رياض الأطفال والتربية الخاصة"[31]. وهنا نرى أنه في العام الدراسي الحالي زاد عدد المدارس التابعة لها وكذا عدد الطلبة. من بين مدارس القطاع الخاص والشركات هنالك أكثر من 51 إطار ابتدائي معترف به من قبل وزراة التربية والتعليم الإسرائيلية يتعلم فيها 20928 طالب وطالبة،و36 إطار ثانوي يتعلم فيه 8083 طالب وطالبة"[32].أما بالنسبة لأطر التربية الخاصة فهنالك 3 مدارس ابتدائية رسمية ومعترف بها يتعلم فيها 285 طالب وطالبة إضافة الى مدرستين للمراحل العليا يتعلم فيها 259 طلاب. هناك 5 مدارس متعددة الأجيال يتعلم فيها 586 طالب وطالبة، إضافة الى المدارس الرسمية المعترف بها هنالك مدرسة واحدة فقط معترف بها غير رسمية يتعلم فيها 33 طالب وطالبة فقط"[33].مع وجود وضع سياسي خاص في مدينة القدس يمنع السلطة الفلسطينية من التدخل وبشكل مباشر في إدارة المؤسسات التربوية، إضافة الى قلة القدرة على التخطيط والبلبلة الواضحة في ممارسات وزراة التربية والتعليم الفلسطينية الممثلة بوحدة القدس في وزارة التربية والتعليم، نجد أن التطوير في مدارس المدينة التابعة لها هو تطوير غير موجه وبعيد أكثر البعد عن التفكير الاستراتيجي، تنفذه بالأساس مديرية التربية والتعليم في القدس وطواقم المدارس مع مؤسسات أهلية ومنظمات دولية من خلال مشاريع تحاول فيها تلبية احتياجات آنية للمدارس ولا تصب بالضرورة بالاحتياجات الحقيقية للجهاز على المدى البعيد، ومن دون وجود آلية تنسق بين جهود تلك المؤسسات إن عدم قدرة مديرية التربية والتعليم في القدس الشريف على توجيه سياسات المدارس الخاصة أو الزامها بأي توجه عملي كان أو وطني، كونها تتأثر من مرجعيات وسياسات ليست وطنية بالضرورة كسياسات وزارة المعارف الإسرائيلية التي توجهه إداراتها والمرجعيات الممولة لها سواء كانت الكنائس التابعة لها أو المؤسسات الدينية والأهلية الداعمة يصعب من وضع تصور موحد لسياسات المدارس الفلسطينية في المدينة"[34].

يوضح الجدول التالي أعداد الطلبة في الأعواد 2007-2008
وأعدادهم في الأجهزة التربوية المختلفة في العام 2014-2015 في المدينة

التبعية الإدارية للمدرسة	2007-2008	2015-2014	الفرق النسبي	عدد المدارس
المدارس التابعة لوزارة التربية والتعليم الفلسطيني	12431	12270	-.01	43
المدارس الخاصة	17839	28729	.61	74
مدارس سحنين وجهات أخرى	2419	3398	.40	12
مدارس الغوث	3572	2441	-.40	8

المدارس التابعة لوزارة التربية والتعليم الإسرائيلي"[35]".	36770	39900	.09	60

التهويد الديني:

تعتبر اقتحامات المستوطنين جزءًا ثابتًا من يوميات مشروع التهويد الذي يطال الأقصى، ولكن تظل المناسبات والأعياد اليهودية محطة مقلقة وميعادًا لمزيد من التهويد، حيث يحتفل الاحتلال بذكرى احتلاله القدس كل عام، أو ما يسميه بـ "ذكرى توحيد القدس"، وذلك من خلال مسيرات تنظمها "منظمات يهودية "، على رأسها "اتحاد منظمات المعبد" و"منظمة نساء من أجل المعبد". وتجوب هذه المسيرات التي تعرف بـ "مسيرة الأعلام"، شوارع القدس في كل عام، وتضم الآلاف من المستوطنين اللذين يجيبُون المدينة محتفلينبهذه المناسبة. ويرافق هذه المسيرة مضايقات كبيرة بحقّ المقدسيين في منع فتح متاجرهم كيلا يعرقلوا هذه المسيرات.

وبموازاة ذلك، صرح نائب رئيس أركان الجيش الإسرائيلي السابق يائير نفي بأنّه "من حق المستوطنين الصلاة في جبل المعبد" ويصرح العديد من الوزراء الحكوميين بتصريحات استفزازية تشير لمدى تطرف هذه الحكومات ونظرتها للمسجد الأقصى. ففي هذا السياق، قال وزير التعليم نفتالي بنت خلال "احتفالية احتلال شرقي القدس والمسجد الأقصى": "إن اليهود سيتمكنون خلال الأيام القريبة القادمة من الصعود إلى جبل المعبد والصلاة فيه"، كما دعا وزير الزراعة أوري أرئيل إلى اقتحام الأقصى في الأعياد اليهودية. وعلى قدر مشابه من الخطورة، صرّح وزير الأمن الداخلي ووزير السياحة الإسرائيلي يرون يفين أنه سيقوم بترتيبات تسمح لكل يهودي باقتحام الأقصى ومن ضمنهم أعضاء الكنيست. وتأتي هذه التصريحات في إطار مساعي الاحتلال المستمرة بتكريس الوجود اليهودي في المسجد، وصولًا إلى تشريع التقسيم الزماني، ومن ثم التقسيم المكاني، كما طرح في أروقة بلدية القدس مخطط لإقامة كنيس في باب الرحمة، وفي نفس السياق تقدمت (منظمة يشاي) التي يقودها الحاخام (شموئيل الياهو) بطلب تسجيل كامل مساحة المسجد الأقصى كملكية رسمية تابعة للإحتلال الإسرائيلي وعلى الرغم من رفض الطلب تخوفاً من ردود الأفعال ولحساسية الموضوع، الا أن هذه المنظمة قد أرفقت طلباً بأن هنالك اسباقية في هذا المضمار وهو ان ساحة البراق قد سجلت كاملة عام 1996 (طابوا تابع للإحتلال الإسرائيلي) الامر الذي فسح المجال لوضع مخططات تخص كامل منطقة البراق دون أن يكون هنالك أي اعتراض"[36]".

الإنفاق:

منذ عام 1967 تقوم الدولة وأدواتها التنفيذية داخل البلدة القديمة (العاد) أرث المبكى، أو شركة تطوير الحي اليهودي بحفر الأنفاق تحت البلدة القديمة وحول أسوار المسجد الأقصى ومن هذه الأنفاق ما هو معروف يمكن السير فيه ضمن الجولات السياحية ومنها المخفي الذي لا يعرف تواجده الا في حالات حدوث إنهيارات أو تشققات في الأبنية، مما خلف إنطباعاً بأن هنالك مدينة قدس نستطيع أن نراها بالعين المجردة، وقدس تحتها لا نعرف حجمها أو شكلها. وفي كشف صدد عن الصحف العبرية بأن منظمات الإستيطانية التي تنشط في مجال تهويد مدينة القدس، تدير نفقاً تحت حائط البراق بصورة غير قانونية وجاء هذا الكشف بعد أن قامت منظمة إسرائيلية تدعى (عيمق شافيه) تضم في صفوفها مجموعة من علماء الأثاء ممن يحتجون على إستغلال الأثار لاغراض سياسية، حيث تجلب منظمة العاد الزائرين لرواية الرواية اليهودية. أما مشروع إقامة (الهيكل التوراتي، مركز كيدم) الذي سوف يقام بالقرب من باب المغاربة ضمن المقرر أن يتم تدشينه عام 2017 ضمن احتفالات الدولة العبرية باليوم (اليوبيل الذهبي) بمناسبة مرور (50) عاما على احتلال القدس والمسجد الأقصى المبارك وقد تم عرض المشروع على لجنة القدس الاسرائيلية برئاسة رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو من قبل المجمعات الإستيطانية.

التسجيل العقاري:

إيذانًا ببدأ نقل ملكية 9 أحياء فلسطينية تم الاستيلاء عليها وتدمير أجزاء منها وإعادة بنائها من جديد وضمها لما بات يسمى بـ "حارة اليهود" في البلدة القديمة من القدس المحتلة، طرحت شركة "ترميم وتطوير حارة اليهود" مناقصة تطلب فيها عروض أسعار لتخمين مناطق إضافية تمهيداً لوضع خرائط وتسجيل عقارات في البلدة القديمة بالقدس باسماء المستوطنين الذين استولوا عليها.وهذه المناطق المستهدفة في البلدة القديمة معظمها أملاك ووقف لعائلات مقدسية فلسطينية صادرها وزير المالية الإسرائيلي في عام 1968 بذريعة الاستخدام لصالح المنفعه العامة، وتبلغ مساحتها 116 دونماً. ينطوي هذا على خطورة كبيرة تتمثل في أن هذا العرض يعني نقل ملكية تلك الحارات الفلسطينية لصالح ملكية العائلات اليهودية التي تستوطنها الآن"[37]". علماً بأن حارة اليهود لا تتعدى مساحتها 5 دونمات، غير أنه بعد احتلال شرق القدس عام 1967 أصبحت هذه الحارة تزيد مساحتها على 130 دونماً.

ويشار إلى أن حكومة الاحتلال لا تقوم بذاتها بتسجيل العقارات والمباني بل توكل ذلك لشركات متخصصة تقوم نيابة عن المؤسسات الرسمية الحكومية التي تصادق وتسجل ذلك في السجلات الرسمية بدائرة الأراضي والأملاك. وكما تم المصادقة على خارطة تفصيلية لترميم وإعادة بناء "كنيس جوهرة إسرائيل" في البلدة القديمة في القدس، علماً بأن مساحة هذا الكنيس هي 1400 م2 بارتفاع 23 متراً. وأوضح أن هذا الكنيس خاص باليهود الشرقيين بعد أن قامت وزارة "الأديان" الإسرائيلية ببناء "كنيس الخراب" لليهود الغربيين، كما تم اعداد خطة بناء وموقف للسيارات ومصعد يربط حائط البراق والحي اليهودي وهذا الموقف سوف يتسع 600 سيارة وبناء 150 غرفة سكنية ومحلات تجارية"[38]".

المستعمرات الاسرائيلية ضمن حدود بلدية القدس الموسعة

1. الحي اليهودي:

كما ذكرنا آنفا فان السياسة الاسرائيلية في تهويد القدس، بدأت عام 1967 مباشرة بهدم حارة الشرف بالقدس لتوسيع وبناء الحي اليهودي الجديد بتاريخ 1968، تم مصادرة (116 دونما) بموجب قرار أصدرته وزارة المالية مرفقا بالخارطة رقم 5ب/أ/322/108 ونشر بالجريدة الرسمية رقم 1443. كان قائما على هذه المساحة المصادرة 595 بناية تضم 1048 دكانا ومتجراً، بالاضافة الى خمسة جوامع، و4 مدارس، وسوقا عربية تاريخية هي (سوق الباشورة) وشارعا تجاريا هو جزء من شارع باب السلسلة، ويقع على طول هذا الشارع عدد من العمارات التاريخية التي يعود تاريخ بنائها إلى العصر المملوكي. وكان يعيش في هذه المنطقة نحو 6 آلاف عربي في ثلاثة أحياء هي حي المغاربة"[39]" والذي دمر كليا بعد الحرب مباشرة، وجزء من حي السريان وحي الشرف، وحارة الميدان، الحيادرة، العلم، الكرد. وتشكل هذه المساحة حوالي 20% كم مساحة البلدة القديمة من القدس (868 دونما، مساحة البلدة القديمة). وقد بذلت السلطات جهودا مكثفة ووظفت استثمارات مالية هائلة لإعادة بناء الحي، ليس بصورة موسعة فقط، بل وبدقة عالية من المعمار الحديث الذي يستلزم إمكانات مالية مضاعفة، وذلك بهدف المزج بين الطراز التقليدي المتميز لمباني البلدة القديمة مع الطابع العصري في هذه المباني، لجعل هذا الحي معلما سياحيا وحضاريا من معالم المدينة بالإضافة إلى الشروط المريحة للاستيطان. وبلغ عدد سكان هذا الحي (2015-4500).

وقد نشر المشروع رقم(2185) الذي تبلغ مساحته 105 دونمات، والذي يقضي بإقامة 650 وحدة سكنية تشتمل على 2100 غرفة على مساحة 80 دونما، أما عدد الوحدات المخططة فتبلغ 2122 وحدة. وأقيم في هذا الحي مؤسسات تعليمية ونواد، ومراكز للأمومة والطفولة، وعيادات صحية"[40]"، وفي خطوة متقدمة طرحت الحكومة الإسرائيلية مشروعاً للتسجيل العقارات بأسماء ساكنيها في مرحلة جديدة من التهويد وأضافة المعالم التاريخية ومالكيها الاصليين"[41]".

2. النفي يعقوب:

تم الإعلان عن مصادرة 1835 دونما بين عامي 1968و1980 تم نشر هذه الإعلانات بالجرائد الرسمية، بموجب قانون الأراضي (الاستملاك للمصلحة العامة) لسنة 1943. هذا وبلغ عدد الوحدات السكنية 3800 وحدة سكنية يقيم فيها 19.300 نسمة، على مساحة 862 دونما بموجب المخطط الهيكلي رقم1542. بالإضافة إلى وجود 46 دونما مناطق خضراء، تعتبر احتياطيا للتوسع المستقبلي للمستعمرة"[42]".

3. **راموت:**

ضمن اكبر مصادرة جرت في مدينة القدس (عام 1970) تم الاستيلاء على 4.840 دونما، ونشر الإعلان عن هذه المصادرة بالجرائد الرسمية الإسرائيلية (النشرة العبرية) رقم (1656) بحجة الاستملاك للمصلحة العامة. وقد تم إرفاق خارطة تحمل رقم هـ ف/121/ 322 بحدودها، بدأ تأسيس هذه المستعمرة عام 1972، وتشير الخارطة الهيكلية رقم (1861)، ومساحتها 2875 دونما إلى وجود (8000) وحدة سكنية يقطنهاالآن (37,200) نسمة، كما جرى توسيع حدودها مرة أخرى حاملة اسما آخر هو حي راموت (06) والذي يهدف الى اقامة (200) وحدة سكنية جديدة"[43]"، ومشروعاً لبناء 450 وحدة سكنية هي قيد الإنشاء 2015.

4. **جيلو:**

بدىء بتأسيس هذه المستعمرة عام 1971 ، بعد ان تمت مصادرة 2700 دونم عام 1970، وحسب الخارطة الهيكلية رقم (1905) تبلغ مساحتها 2743 دونما، أقيم فيها 7484 وحدة سكنية يسكنها 30,200 مستوطن، وقد تم توسيع حدودها اكثر من مرة كان آخرها إضافة (300) وحدة سكنية. بعد أن تمت مصادرة المزيد من الأراضي على اعتبار أنها أملاك غائبين. وتعتبر هذه المستعمرة أكبر المستعمرات التي تقع في الجزء الجنوبي الغربي حيث تسيطر على الأراضي والمناطق العليا المشرفة على بيت جالا وبيت لحم، وكذلك على مدينة القدس، وقد شق شارع عريض يصل بين مركز المدينة والمستعمرة (شارع بات-جيلو) وقسم بالتالي بيت صفافا إلى شطرين ويشير المخطط العام للمستوطنة اقامة 9000 وحدة سكنية"[44]". بالإضافة الى المشاريع التي هي قيد الإنشاء والتخطيط لبناء 890 وحدة.

5. **تلبيـــوت الشرقية:**

تمت مصادرة أراض مساحتها الإجمالية 2240 دونما، بموجب قرار المصادرة الصادرة عام 1970 مرفقا بالمخطط رقم هـ ف /322/122. وتشير الخارطة الهيكلية رقم 1848 إلى ان مساحة هذه المستعمرة تبلغ 1071 دونما وأقيمت فيها 4400 وحدة سكنية تستوعب حوالي 15.000 نسمة ، وتشكل هذه المستعمرة مع مستعمرة جيلو الحزام الجنوبي الشرقي من أحزمة الطوق حول القدس ، ويقع جزء كبير من هذه المستعمرة على الأراضي الحرام التي تفصل الأردن وإسرائيل وتشرف عليها قوات مراقبة الهدنة، وبعد حرب عام 1967 وقعت إسرائيل اتفاقا مع الأمم المتحدة تنازلت الأخيرة بموجبه عن 2084 دونما واحتفظت بحوالي (716) دونما. وقد بدىء بتأسيس المستعمرة عام1973"[45]".

6. معلوت دفنا :

أقيمت على أراض صودرت بموجب قرار رقم هـ ف /322/111 عام 1968. وتعود ملكية هذه الأراضي إلى عائلات من مدينة القدس، ويشير المخطط الهيكلي رقم (1439أ) الى أن مساحة هذه المستعمرة تبلغ (389) دونما وأقيمت عليها 1184 وحدة سكنية بدىء في إنشائها عام 1973 في المناطق الحرام السابقة التي كانت تفصل بين القدس الشرقية والغربية، وقد شق شارع رقم (1) بالقرب منها. وتعتبرمن مستعمرات أحزمة (القلب) وهو البناء داخل الاحياء العربية وضمن مخطط الاصابع

لعزل وتفتيت الاحياء العربية، حيث أقيم بجوارها المبنى الضخم لمقر حرس الحدود. وتخطط الحكومة لإنشاء المزيد من الوحدات السكنية في الأماكن التي بقيت خالية بموجب خطة شارون (26 بوابة حول القدس) ويبلغ عدد سكانها 4.700 نسمة"[46].

7. **الجامعة العبرية:**

أقيمت المباني للجامعة العبرية على أراض قرية العيسوية عام 1924 بالإضافة إلى مستشفى، وبقيت الجامعة العبرية ضمن المنطقة الخاضعة لاشراف الأمم المتحدة المنزوعة السلاح. وبعد عام 1967 ، وتمت مصادرة مساحات واسعة من أراضي قريتي العسيوية ولفتا، جرى توسيع حدودها وذلك على حساب المناطق الحرام والمناطق العربية ، وتم وصلها بالقدس الغربية عن طريق المستعمرات التي أقيمت على مقربة منها (التلة الفرنسية، جبعات همفتار، رامات اشكول) وتبلغ مساحة المخطط الهيكلي الذي يحمل رقم 3203 ،(740) دونما. وللجامعة العبرية مكانة استراتيجية من الناحيتين الأمنية والسياسية ، حيث تسيطر على شمال القدس وتشرف على مجموعة قرى حولها، بالإضافة إلى اشرافها على وادي الأردن وجبال الأردن الغربية (وجبال السلط). وقد بلغ عدد سكانها 2500 نسمة"[47].

8.**رامات شلومو:**

تقع هذه المستعمرة على أراض صودرت عام 1970 ، بموجب قانون (الاستملاك للمصلحة العامة) وقد بلغت مساحة المستعمرة حسب المخطط الهيكلي 1973 (1198) دونما، وزرعت المنطقة في البداية حيث تحولت إلى محمية طبيعية، وفي عام 1990، أعلن عن إقامة هذه المستعمرة واقتلعت الأشجار وأنشئت البنية التحتية لإقامة (2165) وحدة سكنية لليهود المتدينين الكنديين . ويجري الآن وصل هذه المستعمرة بالمستعمرات الواقعة إلى الشمال الشرقي (نفي يعقوب، بسجات زئيف، بسجات عومر) بشارع يحمل رقم (21) ليصل الشارع رقم (9) داخل إسرائيل ليوصل بين المستعمرات الشرقية والغربية ، وفصل القرى العربية عن بعضها البعض (بيت حنينا، شعفاط)، وتم المصادقة على إقامة 1500 وحدة سكنية جديدة.

9. **رامات اشكول و (جبعات همفتار):**

تعتبر هذه المستعمرة أولى المستعمرات التي أسست حول مدينة، وحلقة ربط بين الأحياء في القدس الغربية والقدس الشرقية، ففي 1968/9/1 صودر 3345 دونما بموجب القرار (1425). وعلى ضوء ذلك أقيم هذا الحي الاستيطاني حيث تشير الخارطة الهيكلية لهذه المستعمرة الى ان مساحتها 397 دونما وتضم حوالي 2200 وحدة سكنية تستوعب 6.600 نسمة، وتعتبر هذه المستعمرة مع جبعات همفتار، الجزء الغربي من الأحياء الاستيطانية التي تم إنشاؤها لمراقبة الشارع العام الواصل بين القدس ورام الله، بالإضافة إلى تطويق مدينة القدس"[48].

10. **مستعمرتا بسجات زئيف، بسجات عومر:**

أقيمتا على أراضي قرى (بيت حنينا، شعفاط، حزما وعناتا). وتمت مصادرة 3800 دونم لإقامة (12) آلف وحدة سكنية لإسكان (100) ألف مستوطن. وحسب المخططات الهيكلية المعلنة ستكون هذه المستعمرة أكبر المستعمرات في الجزء الشمالي الشرقي من مدينة القدس، وتكّون الحزام الاستيطاني الثاني بعد الحزام الأول المحيط بالمدينة. ويبلغ عدد سكانها (1998) (35 ألف) نسمة. وهكذا فإنه باكتمال هاتين المستعمرتين بالإضافة إلى مستعمرة النفي يعقوب يكون قد تم بناء الحائط الشمالي الشرقي من المستعمرة الواقعة ضمن حدود بلدية القدس الموسعة، ولم يبق سوى منطقة فراغ واحدة يجب ملئها ليتم وصل جميع مستعمرات الطوق الثاني مع الطوق الأول"[49].

ولهذا السبب تمت مصادرة 827 دونما ضمن مشروع ما يعرف بـ (البوابة الشرقية)، وأغلق الجزء الشمالي الشرقي بالحائط الثاني وتطويق الأحياء العربية في هذه المنطقة بالإضافة إلى الموضوع السياسي وهو مصادرة المزيد من الأراضي العربية، وتهجير السكان العرب بطريقة غير مباشرة لعدم إمكانية البناء، وإقامة المراكز الصناعية لإيجاد العمل للمستوطنين.

11. **عطروت (منطقة صناعية):**

أقيمت على أراض صودرت عام 1970 (1200 دونم) وأقيمت فيها صناعات الأثاث والصناعات المعدنية، وتم نقل كثير من المصانع من القدس الغربية إلى هذه المنطقة. ونتيجة لقربها من المطار فقد تم الأعداد لمشروع جديد يهدف إلى توسيع مدرج المطار والمنشآت الخاصة به، لاستخدامه في نقل البضائع للعالم الخارجي في حالة فتحه أمام الطائرات العالمية ويبلغ مساحة مخططها الهيكلي 1360 دونماً"[50].

12. **جبعات هماتوس:**

أقيمت على أراض تعود ملكيتها إلى قرية بيت صفافا ومدينة بيت جالا، وتبلغ مساحتها (170) دونما . بدىء بتأسيسها عام 1991 بنصب بضع مئات من الكرافانات"[51].

وتشير الخارطة الهيكلية إلى أن مساحتها الإجمالية 980 دونما وان أبنيتها المؤقتة سوف تستبدل بأبنية دائمة وإقامة 4600 وحده سكنية. وتعتبر هذه المستعمرة مع مستعمرة جيلو الحزام الجنوبي الغربي الذي يبنى حول القدس من أجل منع الامتداد العربي ومحاصرة القرى العربية التي تقع داخل حدود بلدية القدس وفصلها عن مدن الضفة الغربية، ونتيجةً للاعتراضات المقدمه من السكان والوضع السياسي فحتى الأن لم يتم اقامة هذا المشروع.

13. **مستعمرة (جبل ابو غنيم):**

في عام 1990 تم استملاك 1850 دونما من أراضي القرى العربية (صور باهر، أم طوبا، بيت ساحور) وهي الآن عبارة عن محمية طبيعية، ويشير المخطط الهيكلي الذي يحمل رقم (5053) والبالغ مساحته(2058) لهذه المستعمرة إلى إقامة 6500 وحدة سكنية. وهكذا فإن إنشاء هذه المستعمرة في المنطقة الجنوبية الشرقية، وبعد أن يتم وصلها بالمستعمرات الجنوبية الغربية تكون قد أغلقت جنوب القدس، ووضعت الشارع الواصل بين مدينة القدس وبيت لحم تحت السيطرة الإسرائيلية، تغلقه متى شاءت.وقد تم تنفيذ مشروع المرحلة عام 1999 عندما تم طرح عطاء المرحلة الاولى لبناء 1025 وحده سكنية وحتى الان تم تنفيذ أكثر من 6500 وحدة سكنية وفي مرحلته النهائية سيكون هنالك أكثر من (17) ألف وحدة سكنية ضمن مشروع أبو غنيم أ،ب،جـ، ويسكنها الأن أكثر من 10,000 نسمة.

14. **التلة الفرنسية:**

تعتبر من أول المستعمرات التي أنشئت في القدس لاستكمال حلقة الطوق حول المدينة. وتعتبر هذه المستعمرة التي أقيمت على أراضي قريتي لفتا وشعفاط من أكبر الأحياء السكنية في الحزام الاستيطاني الأول. وبموجب المخطط الهيكلي رقم (1541أ)"[52]" ، بلغت مساحتها 822 دونما، وتمت إقامة 5000 وحدة سكنية فيها وبلغ عدد سكانها 12.000 نسمة.

15. **مشروع ماميلا (قرية داود):**

تقع غربي باب الخليل في منطقة حي الشماعة. في عام 1970 أعلن عن استملاك ما مساحته (130) دونما بموجب الخارطة رقم هـ ف /322/125 .

وتعتبر هذه المنطقة التي كانت منطقة حراما جزءا من مخطط عام يهدف الى دمج القدس الشرقية بالغربية، وإعادة تشكيل هاتين المنطقتين. وتعتبر الأجزاء المصادرة جزءًا من الأملاك العربية ، ويتم البناء في القرية الجديدة بطراز ونمط معين، بهدف تجاري وسياحي، وتحولت المنطقة الى منطقة سياحية.

القدس الكبرى بالمفهوم الإسرائيلي

شكلت الزيادة السكانية العربية ، مفصلاً أساسيًا في رسم خطوط"[53]" القدس الكبرى . ففي العام 1993 بدأ التخطيط "للقدس الكبرى" والتي كان يحمل لواءها "بنيامين بن اليعازر" وزير الإسكان آنذاك ، مدعوماً بتعليمات مباشرة من اسحق رابين، لتنفيذ المخطط الذي كان من أهم أهدافه (خلق تواصل واضح للسكان اليهود وتقليص التقارب والاحتكاك مع العرب، والحفاظ على تعزيز مكانة القدس الخاصة كعاصمة لإسرائيل وكمدينة عالمية)،بالإضافةإلى ربط المستعمرات خارج حدود البلدية مع داخلها بواسطة(ممرات) لتحقيق أغلبية يهودية **12%** من العرب و **88%** من اليهود.

وهذه الخطة تهدف الى احداث تغيير ديموغرافي للصالح الاسرائيلي، تنفيذاً لرؤية ايهود اولمرت (رئيس بلدية القدس السابق) .الهادفة الى ضم الكتل الاستيطانية الواقعة خارج حدود البلدية،واخراج التجمعات العربية، .وفصل المناطق الفلسطينية بعضها عن بعض وتقسيم الضفة الى كانتونات، واحكام السيطرة على اجزاء كبيرة من الضفة الغربية ومنع اي جهد فلسطيني لايجاد الولاية الجغرافية عليها،أو الانتقال لممارسة السيادة الفلسطينية على الارض، وتدمير أي نمط اقتصادي مستقل خاصة بالدولة الفلسطينية ومنع قيام عاصمة لها بالقدس .

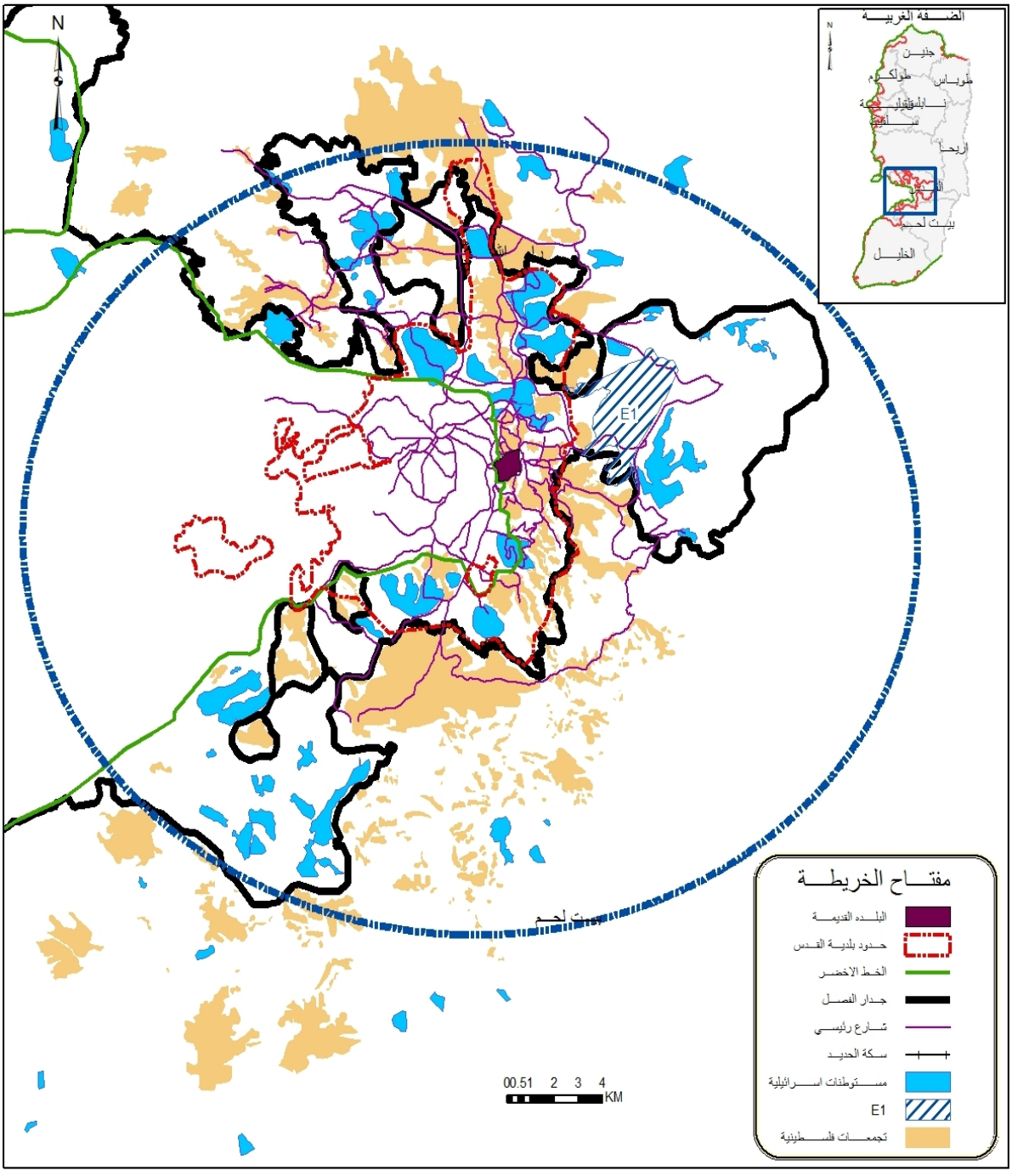
N
الضفة الغربية
جنين
طوباس
طولكرم
نابلس
سلفيت
اريحا
رام الله
بيت لحم
الخليل
E1
بيت لحم
00.51 2 3 4 KM
مفتاح الخريطة
البلده القديمه
حدود بلدية القدس
الخط الاخضر
جدار الفصل
شارع رئيسي
سكة الحديد
مستوطنات اسرائيلية
E1
تجمعات فلسطينية

المشروع الاستيطاني E1

تم الإعلان عن هذا المشروع عام 1994 على مساحة تبلغ 12443 دونماً من أراضي قرى (الطور، عناتا، العيزرية، ابو ديس) ويهدف المخطط الذي صودق عليه عام 1997 من قبل وزير الدفاع الإسرائيلي آنذاك اسحق مردخاي الى:

1. إقامة منطقة صناعية على مساحة 1كم2 .
2. إقامة 4000 وحده سكنية.
3. إقامة 10 فنادق.

ويعتبر المخطط من أخطر المخططات الإسرائيلية في حال تنفيذه للأسباب التالية:

1. إغلاق المنطقة الشرقية من منطقة القدس بشكل كامل وتطويق المناطق (عناتا، الطور، حزما) وليس هنالك أي إمكانية للتوسع المستقبلي باتجاه الشرق .
2. منع إقامة القدس، الشرقية (كعاصمة لفلسطين) وإمكانية تطورها باتجاه الشرق .
3. ربط جميع المستعمرات الواقعة في المنطقة الشرقية وخارج حدود بلدية القدس مع المستعمرات داخل حدود بلدية القدس وبالتالي تحويل القرى العربية إلى معازل محاصرة بالمستعمرات .
4. إقامة القدس الكبرى بالمفهوم الإسرائيلي الذي يعادل 10% من مساحة الضفة وإحداث تغيير جذري في قضية الديموغرافيا الفلسطينية للصالح الإسرائيلي وفي خطوة جريئة وافق نائب وزير الداخلية (ايلي يشاي) على توصيات وزارة الداخلية الإسرائيلية التي قدمت توصياتها بضم مستوطنة (كيدار) إلى مستوطنة (معاليه ادوميم) الواقعة على بعد 3 كم شرقاً وتوسيع المستوطنة بـ 12 الف دونم ، ونقل إدارة هذه المستوطنة الى نفوذ (معالية ادوميم) وضمن المناطق الفاصلة بين المستوطنات الى معالية ادوميم. وسيتم بناء 6000 وحدة سكنية لاستيعاب 30000 مستوطنة "[54]".

علماً بان مستوطنة معالية ادوميم تعتبر اكبر المستوطنات وأول بلدية استيطانية تم إعلانها من قبل السلطات الإسرائيلية تبلغ مساحة مخططها 35كم2 وعدد سكانها 32,000 ألف نسمة، فإذا تم ضم كتلة معالية ادوميم المكونة من ثماني مستوطنات (كيدار ، معالية ادوميم ،E1، الون، كفار ادوميم،علمون، نفي برات، والمنطقة الصناعية مشور ادوميم) لتصبح مساحة الأرض المضمومة (191 كم2) لاستيعاب ما يزيد عن 100 ألف مستوطن.

المخطط 2020

جاء المخطط 2020 بعد أن وصل عدد السكان العرب إلى 35% من المجموع العام للسكان على الرغم من السياسة السابق ذكرها . كما أن الدراسات الصادرة عن مراكز الأبحاث الإسرائيلية والتي تنبأت بأن العرب عام 2040 سيصبحون 55% من المجموع العام للسكان ، أضاءت الضوء الأحمر أمام المخططين الإسرائيليين فشكلت الحكومة الإسرائيلية طاقماً توجيهياً مكوناً من 40 مخططاً في مجالات متعددة وضمت 31 ممثلاً عن بلدية القدس برئاسة رئيس البلدية لوضع خارطة هيكلية لمدينة القدس بهدف تطوير المدينة وتقوية مركزها باعتبارها عاصمة الدولة العبرية ومركزاً للشعب اليهودي. وتقوية مركزها الاقتصادي والاجتماعي والعناية بالمباني العامة ومباني المؤسسات القومية الدولية وتعزيز وزيادة قوة جذب المدينة بعد أن ظهرت في السنوات السابقة كمدينة طرد سكاني، وخلق احتياطي من الأراضي للبناء السكني والذي يعني أن محاولة إسرائيل السيطرة على المدينة قد اتخذت منحى جديد وهو الصراع الديموغرافي والذي نشاهده في سطور الكتاب الصادر عن البلدية ، حيث تشير الخطة هو المحافظة على نسبة النمو السكاني العربي. في حين تفيد المعطيات بوجود "ما بين 15-20 ألف" وحده سكنية غير قانونية كما أن إخفاق مشروع التوسع باتجاه الغرب وبناء (20) ألف وحده سكنية لليهود الذي لاقى مقاومة من الأحياء اليهودية وتم على أثره إغلاق ملف مشروع صفادي"[55]" وتحويله إلى منطقة القدس الشرقية . وهكذا فإن المخطط 2020 بكل أبعاده السياسية والتخطيطية يطرح هدفاً واحداً وهو تقليص الوجود الفلسطيني بالمدينة خاصة في هذه المرحلة المصيرية التي تمر بها قضية القدس.حيث يخصص فائض الوحدات السكنية ومساحات التطوير للجانب اليهودي بهدف جذب سكان جدد ومنع الهجرة . أما بالنسبة إلى الفلسطينيين، فإنها جاءت فقط لاستيعاب الزيادة السكانية عن طريق منح حقوق بناء طوابق جديدة على المباني القائمة ، دون الأخذ بعين الاعتبار البنية التحتية لاستيعاب السكان الجدد، كما انه يأخذ بعين الاعتبار بعض المناطق ذات الطابع القروي التي لا يسمح بالبناء فيها وفي حين إن تخصيص 2500 دونم لبناء 26 ألف وحدة سكنية للعرب لا يمكن تطبيقه على الأرض لأسباب عديدة أهمها ملكية الأرض وقضية المشاع وعدم وجود بنية تحتية ، بالإضافة إلى عدم توفر الإمكانيات المادية لهذا البناء إذا افترضنا حل جميع المشاكل السابقة الذكر . علماً بأن 9.500 دونم وهي المساحة المخصصة لإقامة 47.000 وحدة سكنية ستقام خاصة أن الحكومة الإسرائيلية وشركات البناء لديها نظامها الخاص في البناء وبيع الشقق الذي يعني بأن القدرة الاستيعابية المراد تحقيقها للجانب اليهودي بهذا المخطط سيتم تنفيذه، وفقاً للخطة المدرجة فيما يبقى البناء العربي المخطط في مهب الريح.

مشروع 1/30

يعتبر المشروع 1/30 وهو المخطط الهيكلي اللوائي لمنطقة القدس الذي يمتد من منطقة اللطرون حتى حدود بلدية القدس الموسعة، أهم المخططات الهيكلية للمنطقة حيث يهدف إلى تامين وتطوير لواء القدس من النواحي الاقتصادية، الاجتماعية والتربوية من خلال عملية تطوير ممكنة التنفيذ بما يضمن الحفاظ على طبيعة نسيج البناء القائم. بالإضافة إلى إحداث تغيير جذري للوضع السكاني في المدينة ، فهو يهدف إلى تكثيف عملية البناء في ضواحي المدينة وتحضير الخرائط التفصيلية لها. كذلك توسيع الأحياء القائمة من خلال المحافظة على النسيج البنائي القائم وخوصاً في المناطق الحساسة والمناطق التي يجب المحافظة على طبيعتها مثل حوض البلدة القديمة .

وتشجيع الهجرة للقدس من الخارج ، وإعطاء الامتيازات للقدس، وإعلانها كمنطقة تطوير من الدرجة الأولى وتشجيع العمالة والعمل، واعتبار القدس هي المركز الديني وقلب الثقافة والروحانية لأقسام كبيرة من سكان العالم ، وان القدس هي قلب الشعب اليهودي وهي مجمع روحي لكل اليهود في العالم وفي الدولة .

خلاصـه

وهكذا، يمكننا القول أن سلطات الاحتلال قد خلقت واقعا سياسيًا وديمغرافيًا جديدًا في مدينة القدس فالديمغرافية الإسرائيلية كانت على حساب الجغرافية الفلسطينية من خلال مصادرة الأراضي وبناء المستعمرات، مناطق خضراء، سياسة هدم البيوت، ورفض منح تراخيص البناء، وقد أدى مجمل هذه الانتهاكات الإسرائيلية بحق الأرض والشعب الفلسطيني إلى خلق خلل ديمغرافي وجاء بناء جدار الفصل العنصري ، لاستخدامه كوسيلة للضغط في أية مفاوضات مع الطرف الفلسطيني لإنجاز اتفاقيات تخدم المصالح الإسرائيلية كما أن ورقة الضمانات الأمريكية التي أعطيت للرئيس السابق شارون بان الحقائق على الأرض ستؤخذ بعين الاعتبار هي التي ترسم ملامح سياسة الحكومة الحالية الممثلة باقصى اليمين في الحكومة والبلدية ، في اقتلاع السكان واحلال المستوطنين مكانهم ،وتغيّر المعالم التاريخية العمرانية والثقافية واقتحام المشهد العبري ، باعتبار ان القدس هي العاصمة الابدية ومركزاً حضارياً وثقافياً للشعب اليهودي.

التجمعات العربية داخل حدود بلدية القدس

اسم القرية	المساحات بالدونم	عدد السكان
الثوري + السواحرة الغربية	1078+658	13651
الطور + الصوانه	851+1745	20169
بيت حنينا+ المطار	5294+3327	21909
باب الساهرة	427	4771
بيت صفافا	1577	5981
راس العمود	1262	12984
وادي حلوه (وادي ياصول)	506	4129
العيسوية	2394	10703
جبل المكبر + السواحره	2342+2949	14050
كفر عقب	2441	10781
شرفات	8939	978
الشيخ جراح	711	2672
شعفاط	4277	31218
سلوان	537	9994
صور باهر + ام طوبا	5333	11757
وادي الجوز	347	7179
البلدة القديمة	1,000	24,000
المجموع	47,391	208,627 لعام 2002 280 الف نسمه حسب إحصائيات 2010 320 الف نسمة حسب احصائيات 2015

المستعمرات الإسرائيلية داخل حدود بلدية القدس ومساحتها وعدد سكانها

اسم المستعمرة	المساحة	عدد السكان
تلبيوت الشرقية	1195	12591
جيلو	2859	27569
جبل أبو غنيم ، جبعات همتوس	310+2523	1125
جبعات همفتار	588	2948
التلة الفرنسية	2018	6631
معلوت دفنا	380	3617
نفي يعقوب	1759	20250
الحي اليهودي	122	2348
بسكات زئيف	5467	38684
رامات اشكول	397	3046
راموت شلومو	1126	12822
راموت	4979	38992
سنهدريا	378	4994
إجمالي المساحات	24754 دونم أي 35%	175617 عدد المستوطنين عام 2002
		193,000 عدد المستوطنين عام 2008 200,000 عدد المستوطنين عام 2010

"56"الصراع الديموغرافي في الأدبيات الإسرائيلية

السنة	مسلم	مسيحي	يهودي	المجموع
1800	4000	2750	2000	9750
1835	4500	3250	3000	10,750
1840	4650	3350	5000	13,000
1850	5350	3650	6000	15,000
1860	6000	4000	8000	18,000
1870	6500	4500	11,000	22,000
1880	8000	6000	17,000	31,000
1890	9000	8000	25,000	42,000
1900	10,000	10,000	35,000	55,000
1910	12,000	13,000	45,000	70,000
1922	13,505	14,700	34,400	62,600

عام 1961 " عدد سكان القدس 60488 منهم: 36,801 داخل السور 23,687 خارج السور "

توسيع حدود بلدية القدس حسب السنوات

السنة	المساحة بالدونم
1952	**33,5**
1963	**36**
1964	**38,1**
1967	**108**
1985	**108,5**
1993	**126,6**

***المصدر دائرة الإحصاء المركزية لعام 2004**
***في حالة ضم معاليه ادوميم (E1) فإن المساحة ستصبح 191,4كم2**
ملاحظة
التوسع حتى عام 1964 هو القدس الغربية / بعد عام 1967 التوسع تم على حساب الضفة الغربية ودمج القدس الشرقية مع الغربية أما في عام 1993 فإن التوسع قد تم باتجاه القدس الغربية.

نمو السكان حسب السنوات في القدس

السنة	عدد السكان الإجمالي	عدد السكان العرب	اليهود في القدس الشرقية	اليهود في القدس الغربية
1997	622,100	193,000	161,580	267,520
2002	680,400	221,900	176,853	281,747
2003	693,200	228,700	177,743	286,757
2004	706,400	237,100	182,000	287,300
2010	900,000	300,000	200,000	400,000

المصدر دائرة الإحصاء المركزية القدس – ديسمبر 2005 / وزارة الداخلية الاسرائيلية

البيوت المهدمة حسب السنوات

السنة	عدد البيوت المهدمة
1994	**29**
1995	**25**
1996	**17**
1997	**22**
1998	**30**
1999	**23**
2000	**18**
2001	**41**
2002	**43**
2003	**99**
2004	**152**
2005	**120**
2006	**78**
2007	**94**
2008	**85**
2009	**77**
2010	**39**
2011	**44**
2012	**51**
2013	**98**
2015	**72**
المجموع	**1257** "[57]"

"[58]"عدد الرخص المعطاة حسب السنوات

السنة	عدد الرخص
1994	124
1995	173
1996	213
1997	194
1998	254
2000	129
2001	110
2002	97

59	2003
49	2004
125	2009
135	2013
188	2014
158	2015

أعداد الإسرائيليين بمدينة القدس الشرقية خلال سنوات مختارة

السنوات	عدد المستوطنين
1972	6900
1977	33000
1981	59000
1986	103,900
1991	137,400
1995	157,300
1999	170,400
2002	175,617
2006	182,000
2008	193,000
2010	200,000
2015	210,000

سحب الهويات

السنة	**عدد الهويات المسحوبه من المواطنين المقدسيين**
1967	105
1968	395
1969	178
1970	327
1971	126
1972	93
1973	77
1974	45
1975	54
1976	42
1977	35
1978	36

91	1979
158	1980
51	1981
74	1982
616	1983
161	1984
99	1985
84	1986
23	1987
2	1988
32	1989
36	1990
20	1991
48	1992
32	1993
45	1994
91	1995
739	1996
1067	1997
788	1998
414	1999
307	2000
150	2001
120	2002
273	2003
32	2004
220	2005
1362	2006
229	2007
4672	2008
721	2009
191	2010
106	2013
14371 عائله"[59]"	المجموع

جدول مصادرة الأراضي حسب السنوات باستخدام قانون الإستملاك للمصلحة العامة/1943

تاريخ المصادرة	المنطقة / الحي	المساحة بالدونم
68/1/8	التلة الفرنسية جبل سكوبس (المشارف) رموت اشكول	3.345
	معلوت دفنا(خلة نوح)	485
المجموع		3.830
68/4/14	نيفي يعقوب	765
	البلدة القديمة الحي اليهودي فقط	116
المجموع		881
70/8/30	نيفي يعقوب	470
	رموت ألون (أراضي لفتا،بيت اكسا) شعفاط	4.840
	تلبيوت شرق (صور باهر)	2.240
	جيلو(بيت جالا شرفات)	2.700
	عطروت (قلنديا)	1.200
	وادي الربابة	130
	شارع يافا	100
	منطقة رمات راحيل	600
المجموع		12.280
80/3/20	بسكات زئيف(حزما بيت حنينا)	4.400
82/7/1	عطروت قلنديا	137
91/5/16	جبل ابوغنيم	280 + 1.850
95/2/1	بيت حنينا + بيت صفافا	535 دونم
المجموع		24.200"[60]"

المـراجـــع:

1. افرات اليشيع : جغرافية الاستيطان ترجمة دار الجليل 1990 / عمان.
2. أسامة حلبي : المكانة القانونية لسكان القدس الشرقية ،2008/ الائتلاف الأهلي للدفاع عن حقوق الفلسطينيين / القدس.
3. بلدية القدس : البروتوكولات المرفقة للخرائط الهيكلية تواريخ مختلفة/ القدس
4. تفكجي خليل : المستعمرات الإسرائيلية في الضفة الغربية جمعية الدراسات العربية المركز الجغرافي الفلسطيني 1994.
5. : القدس مشروع مقترح مؤسسة شومان 1995 / عمان
6. : تهويد القدس حقائق وأرقام/ مجلة دراسات فلسطينية عدد 19 / بيروت.
7. : مجلة شؤون فلسطينية – نابلس -1996.
8. جمعية حقوق المواطن في اسرائيل / عن فصل جهاز التربية والتعليم في القدس الشرقية آب 2013.
9. نزار ايوب/ د.: الحق في الإقامة آذار 2008 الائتلاف الأهلي للدفاع عن حقوق الفلسطينيين/ القدس
10. الموسوعة الفلسطينية : المجلد الثالث/ موضوع القدس إصدار هيئة الموسوعة الفلسطينية 1984 / دمشق ص 505.
11. محمد محمود الديب: حدود فلسطينية دراسة تحليليه لوثائق الانتداب تونس /المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم معهد البحوث والدراسات العربية 1976 / القاهرة.
13. معهد القدس لأبحاث إسرائيل / القدس 1994
14. Jerusalem institute for Israel studies / القدس 1994
15. Statistical year book for Jerusalem – 2000-2007 / كتاب الإحصاء الفلسطيني السنوي للقدس.
16. Israeli settlement in the occupied territories Volume 18 / واشنطن /D.C./2009
17. د. راسم خماسي . صراع على المسكن وقطاع الاسكان في القدس الواقع والمعوقات الاحتياجات والسياسات المطلوبة القدس 2006.
18. د. يحيى حجازي / ورقة مقدمة الى الأئتلاف الأهلي لحقوق الفلسطينيين في القدس / شباط 2015.

الهوامـــــش:

1. جريدة القدس 2013/2/7.
2. وكالة معاً الإخبارية 2013/1/18.
3. جريدة الأيام 2013/1/21.
4. خطاب نتنياهو بتاريخ 2014/5/27.
5. خطاب هرتسوغ في احتفال الكنيست 2014/5/28.
6. المقصود: رسم الحودو السياسية البلدية نابع من ضم أحياء يهودية دون الأحياء العربية من أجل خلق أغلبية يهودية لهدف سياسي.
7. أحمد غنيم: القدس نداء أخير 1999/ص28.
8. زكي حسين نسيبه: اليهود في القدس الإسلامية بعد الفتح المعمري وحتى القرن التاسع عشر / 1995.
9. خارطة القدس 1947- كتاب سامي هداوي- تاريخ غير معروف.
10. أسامة حلبي – بلدية القدس العربية – الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية 1993.
11. عبد الرحمن أبو عرفة – القدس تشكيل جديد للمدينة – القدس 1985 ص 39/38.
12. تطور حدود بلدية القدس – مركز القدس للدراسات الإسرائيلية 1998 / آيال بنفنستي.
13. رحبام زئيف: هو القائد العسكري لمنطقة القدس أثناء الحرب 1967، وشغل قبل اغتياله في مستهل الإنتفاضة منصب رئيس حزب موليدت اليميني.
14. ينوه بهذا الصدد أن حالة الطوارئ ما زالت سارية في دولة إسرائيل ولم يتم الإعلان عن ابطالها حتى اليوم. عليه فإن الحكومة الإسرائيلية ما يزال في وسعها اعلان شخص ما يتوافق مع باقي تعريفات القانون بالغائب (قضية سلوان، البلدة القديمة). قضية عائلة أبو غطاس بيت لحم.
15. كتاب القوانين رقم 2057. ص 1314.
16. قرار المحكمة العليا 4713/93 جولان ضد حارس أملاك العدو
اسامة حلبي / نفس المصدر.
17. ميرون ربابورت "لهذا يوجد جدار" جريدة هآرتس 2005/1/21.
18. ميرون ربابورت / نفس المصدر.
19. المصدر تعدد مرجعيات التعليم في القدس / واقع وتحديات / القدس 2008 إعدد سمير جبريل / مدير التربية والتعليم في القدس.
20. القدس: نداء أخير. أحمد غنيم ت 1999 – ص 110.
21. د. نزال أيوب – الحق في الإقامة – إنتهاكات إسرائيل لحق الفلسطينيين في الإقامة في القدس – آذار 2008.
22. معاريف مقال 2005/1/25 فضيحة صنعت في القدس – وان مرغليت.
23. هآرتس 2005/1/26 خطة عزل القدس عميره هس.
24. الإحتياجات التنموية للقطاع الإقتصادي القدس / عزام أبو السعود الغرفة التجارية الصناعية 2007.
25. نفس المصدر السابق.
26. عرب 48 – 2007/11/13
27. عرب 48 – 2007/11/13.
28. المركز الفلسطيني للإرشاد / القدس.
29. الأحتياجات التنموية للقطاع الإقتصادي القدس / عزام ابو السعود الغرفة التجارية الصناعية 2007
30. بلدية القدس الإسرائيلية (2013) الكتاب التربوي السنوي للعام الدراسي 2013-2014
31. بلدية القدس الإسرائيلية (2012) الكتاب التربوي السنوي: أطر شرقي القدس.
32. المصدر السابق.
33. المصدر السابق.
34. د. يحيى حجازي / الائتلاف الأهلي لحقوق الفلسطينيين في القدس شباط 2015
35. نفس المصدر السابق.
36. موقع الشمس – 2015/1/13.
37. جريدة هآرتس 2008/11/10
38. جريدة القدس 2015/15/16.
39. تهويد القدس 9 آيلول سنة 1971 / روحي الخطيب بدون إسم دار النشر (أوراق مجمعة).
40. المخطط الهيكلي رقم 2185 / للحي اليهودي – البلدة القديمة / قسم التخطيط المحلي بلدية القدس 1969.
41. جريدة هآرتس 2008/8/11.
42. الخطة الهيكلية لسكن النفي يعقوب – وزارة الإسكان – مخطط رقم 1562، بتاريخ 1971/3/30.
43. راموت (06) هو حي جديد ضمن المخطط الهيكلي رقم 4192/ب م – بلدية القدس 1993 – ومساحة المخطط (203) دونم، والحي الجديد هو توسع استيطاني على اراضي جديدة بهدف الهروب من الضغط الدولي في حالة الإعلان عن مستعمرة جديدة كما حدث لمستعمرة جبل أبو غنيم.

44. الخارطة الهيكلية المحلية (1905) – قسم التخطيط المحلي بلدية القدس 1976.
45. الخارطة الهيكلية رقم (1848) – قسم التخطيط المحلي – بلدية القدس 1975.
46. المشروع الهيكلي رقم 1439 أ/ اللجنة المحلية – بلدية القدس 1974.
47. المشروع الهيكلي رقم 3203 – اللجنة المحلية بلدية القدس 1970.
48. مستعمرة رامات اشكول، جبعات همفتا، هما مستعمرتان متلاصقتان ضمن المشروع الهيكلي رقم 1420 أ سنة 1969 – قسم التخطيط المحلي.
49. المشروع الهيكلي رقم 3144 – قسم التخطيط المحلي – بلدية القدس 1985.
50. المخطط الهيكلي – رقم 1689 – الشركة الاقتصادية للقدس 1977.
51. يبلغ عدد الكرافانات 256 كرافاناً.
52. المخطط الهيكلي رقم – 1541 أ – اللجنة المحلية للتنظيم والبناء القدس 1969.
53. متروبولين القدس خطة أساس وخطة تطير / وزارة الداخلية وزارة الإسكان إدارة أراضي إسرائيل / بلدية القدس 1994 الوثيقة الرسمية.
54. عرب 48 – 2009/4/26
55. موشي صفادي – مخطط إسرائيلي.
56. الجامعة العبرية – د. بن آرييه القدس.
57. مركز ابحاث الأراضي / جمعية الدراسات العربية.
58. المصدر – بلدية القدس.
59. وزارة الداخلية الإسرائيلية.
60. أرشيف دائرة الخرائط / جمعية الدراسات العربية – والجريدة الرسمية .